دور السياسة النقدية والائتمانية في تنمية القطاع الزراعي المصري في ظل المتغيرات الاقتصادية المعاصرة

Role of monetary and credit in developing Egyptian agricultural sector in light of contemporary economic variables

أ / حسام محمد أحمد محمود الفلاح

محاسب أول - الهيئة العامة للتحكيم واختبارات القطن – وزارة التجارة و الصناعة

دور السياسة النقدية والائتمانية في تنمية القطاع الزراعي المصري في ظل المتغيرات الاقتصادية المعاصرة

أ / حسام محمد الفلاح

مستخلص:

إن الهدف الرئيسي لهذا البحث يتمثل في دراسة دور السياسة النقدية والإئتمانية في تنمية القطاع الزراعي المصري في ظل المتغيرات الإقتصادية المعاصرة (منظمة التجارة العالمية, صندوق النقد الدولي). وقد إعتمد البحث على المنهج التحليلي في تحليل السياسات النقدية والإئتمانية المستخدمة في القطاع الزراعي المصري ومدي تأثرها بالمتغيرات الإقتصادية المعاصرة في الفترة الزمنية 1980-2020.

اعتمد البحث على فرض رئيسي هو أن السياسة النقدية و الإئتمانية المستخدمة لها أثر إيجابي في تنمية القطاع الزراعي المصري الذي تضمن فرضين فرعيين الأول أن معدل الفائدة له أثر إيجابي في تنمية القطاع الزراعي المصري في ظل المتغيرات الإقتصادية المعاصرة والثاني أن حجم الإئتمان المصرفي له أثر إيجابي في تنمية القطاع الزراعي المصري في ظل المتغيرات الإقتصادية المعاصرة وللتحقق من هذا الفرض تضمن البحث استعراض السمات العامة للقطاع الزراعي المصري , و دور السياسات النقدية والإئتمانية في القطاع الزراعي المصري , من خلال أثر منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي، وإقتراح إستراتيجية ملائمة لتنمية القطاع الزراعي المصري.

توصل البحث الى نتائج هامة تتمثل في قصور السياسة النقدية و الإئتمانية في تنمية القطاع الزراعي المصري. وفيما يخص أثر المتغيرات الاقتصادية المعاصرة أوضح البحث نتائج أهمها أن إتباع السياسات الإنكماشية التقشفية أدى إلى تهميش القطاع الزراعي المصري. ويوصي الباحث على المستوى الإجرائي بضرورة زراعة المحاصيل الأساسية (الفول – القمح – الذرة – الأرز) دون الأخذ في الإعتبار الجدوي الإقتصادية لتلك الزراعة و تصديرها جنبا إلى جنب مع تحقيق هدف الأمن الغذائي. على المستوى العلمي لابد أن يتم تطوير مراكز البحوث الزراعية بما يتيح لها مواكبه التطور الكبير في الهندسة الوراثية للبذور الزراعية و عدم الإكتفاء بإستيراد البذور و زراعتها فقط. على المستوى النظري لابد من إجراء الدراسات والأبحاث التحليلية لمتابعة فجوة الإنتاج و الإستهلاك و مدي تأثرها بالإجراءات التي سيتم تطبيقها.

كلمات أساسية:

السياسة النقدية والإئتمانية ، المتغيرات الإقتصادية المعاصرة، تنمية القطاع الزراعي ، مصر.

Role of monetary and credit in developing Egyptian agricultural sector in light of contemporary economic variables

Abstract:

The main objective of this research is to study the role of monetary and credit policy in developing the Egyptian agricultural sector in light of contemporary economic changes (World Trade Organization, International Monetary Fund). The research relied on the analytical approach in analyzing the monetary and credit policies used in the Egyptian agricultural sector and the extent to which they are affected by contemporary economic variables in the time period 1980-2020.

The research was based on a main assumption, which is that the monetary and credit policy used has a positive impact on the development of the Egyptian agricultural sector, which included two sub-hypotheses: the first is that the interest rate has a positive impact on the development of the Egyptian agricultural sector in light of contemporary economic changes, and the second is that the volume of bank credit has a positive impact on Developing the Egyptian agricultural sector in light of contemporary economic changes. To verify this hypothesis, the research included a review of the general features of the Egyptian agricultural sector, and the role of monetary and credit policies in the Egyptian agricultural sector, through the impact of the World Trade Organization and the International Monetary Fund, and proposing an appropriate strategy for developing the Egyptian agricultural sector.

The research reached important results represented by the shortcomings of monetary and credit policy in developing the Egyptian agricultural sector. Regarding the impact of contemporary economic variables, the research showed results, the most important of which is that following deflationary austerity policies led to the marginalization of the Egyptian agricultural sector. At the procedural level, the researcher recommends the necessity of cultivating basic crops (beans - wheat - corn - rice) without taking into account the economic feasibility of that cultivation and exporting them along with achieving the goal of food security. At the scientific level, agricultural research centers must be developed in a way that allows them to keep pace with the great development in genetic engineering of agricultural seeds and not be limited to importing seeds and planting them only. At the theoretical level, analytical studies and research

must be conducted to follow up the production and consumption gap and the extent to which it is affected by the measures that will be applied.

key words:

Monetary and Credit policy, contemporary economic changes, development of the agricultural sector, Egypt.

مقدمة البحث

يمثل القطاع الزراعى أحد أعمده الإقتصاد المصرى الذى يجب الإهتمام به وتنميته وتطويره وتحقيق الإستفادة المثلى منه للنهوض بالإقتصاد المصرى. وتبلغ نسبة العاملين فى القطاع الزراعى (20.10%) من إجمالى عدد المشتغلين عام 2020. وذلك برغم أن المساحة المنزرعة تمثل نسبة (3.79 %) فقط من مساحة مصر الكلية التى تقدر 246 مليون فدان. وفقا للجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء, حيث أن المساحة المنزرعة (2020/2019) 9.332 مليون فدان. وقد بلغت مساهمة قطاع الزراعة المصري بنسبة 12.10 %من الناتج المحلى الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج بالأسعار الجارية عام 2020/2019 بمعدل نمو حقيقي حوالي 3.3 % (الكتاب الإحصائي السنوي, الجهاز المركزى للتعبئة العامة و الإحصاء , ديسمبر 2021).

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث فى تقييم السياسة النقدية والإئتمانية المستخدمة لتنمية القطاع الزراعي المصري فى إطار المتغيرات الإقتصادية المعاصرة.

أهمية البحث

أولا: الأهمية النظرية:

- توضيح حجم مساهمة القطاع الزراعي المصري في التنمية الإقتصادية.
- استعراض السياسة النقدية والإئتمانية المختلفة المحلية التى اتبعتها الدولة في القطاع الزراعي المصري
- إقتراح إستراتيجية لتنمية القطاع الزراعي المصري.

ثانيا : الأهمية التطبيقية:

- إظهار النتائج الحقيقية لقطاع الزراعة المصري وتأثرها بالسياسة النقدية والإئتمانية المحلية والتغيرات العالمية.

- مساعدة صانعي السياسات الإقتصادية في تقييم السياسات الحالية المستخدمة في تنمية القطاع الزراعي المصري.
- مساعدة الباحثين في تحليل السياسات الإقتصادية الخاصة بالقطاع الزراعي المصري.
- الإشارة إلى المشروعات الزراعية المخطط لها من قبل الدولة المصرية لتنمية القطاع الزراعي المصري في خطة التنمية المستدامة 2030, في ظل الإستراتيجية المقترحة.

أهدف البحث

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في تحديد دور السياسة النقدية والإئتمانية في تنمية القطاع الزراعي المصري في ظل المتغيرات الإقتصادية المعاصرة و سوف يتم تحقيق هذا الهدف من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

1) تحديد السمات العامة للقطاع الزراعي المصري, وأهم المشاكل التى يتعرض لها القطاع الرزاعي المصري.
2) تحديد دور السياسات النقدية والإئتمانية المستخدمة في القطاع الزراعي المصري.
3) توضيح آثر منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي على تنمية القطاع الزراعي المصري.
4) وضع إستراتيجية ملائمة لتنمية القطاع الزراعي المصري.

المنهج المستخدم في البحث

يعتمد البحث على المنهج التحليلي, ويعتمد على دراسة و تحليل السياسة النقدية والإئتمانية المستخدمة في القطاع الزراعي من خلال بيانات القطاع الزراعي المصري, وربط النتائج بالأسباب لتفسير الظواهر الإقتصادية.

فروض البحث

الفرض الرئيسي: السياسة النقدية والإئتمانية المستخدمة لها أثر إيجابي فى تنمية القطاع الزراعى المصري في ظل المتغيرات الإقتصادية المعاصرة, و يمكن تجزئته إلى:

1. معدل الفائدة له أثر إيجابي فى تنمية القطاع الزراعى المصري في ظل المتغيرات الإقتصادية المعاصرة.

2. حجم الإئتمان المصرفي له أثر إيجابي على تنمية القطاع الزراعي المصري في ظل المتغيرات الإقتصادية المعاصرة.

نطاق البحث :

النطاق المكانى : جمهورية مصر العربية.

النطاق الزمانى : فترة البحث (1980 – 2020).

الدراسات السابقة:

- **دراسة (Ehinomen and Charles,2012)**: إستهدفت الدراسة تقييم فعالية السياسة النقدية على التنمية الزراعية في نيجيريا للفترة (1970-2010), إستخدمت الدراسة متغيرات ذات صله بالسياسات النقدية, وتشمل المتغيرات الحد الأدنى لمعدل الخصم، معدل أذون الخزانة، العرض النقدي الواسع ، إنتاج القطاع الزراعي ومؤشر الإنتاج الزراعي في سنة الأساس 1990 في الفترة 1970 إلى 2010. طريقة التحليل المستخدمة في هذه الدراسة هي طريقة المربعات الصغرى العادية. أظهرت نتائج التحليلات أنه على الرغم من أن السياسات النقدية تلعب دوراً حاسماً في التأثير على مستوى الإنتاجية الزراعية في نيجريا ، إلا أنها لم تسجل تقدمًا كبيرًا من حيث توفير بيئة تمكينية لتحسين الأداء في القطاع الزراعي. وبالتالي يوصى بأن يقوم البنك المركزي النيجيري بإدخال المزيد من الأدوات المالية التي تتسم بالمرونة الكافية للوفاء بالقطاع المالي المتنامي من أجل جذب المستثمرين المحليين والأجانب على السواء. في حين يجب أن تكون العقوبة أكثر صرامة لعدم الامتثال للسياسات النقدية من قبل المؤسسات المالية.

- **دراسة (Muroyiwa, et al,2014)**: إستهدفت الدراسة تأثير السياسة النقدية على القطاع الزراعي في جنوب أفريقيا, ركزت الدراسة على الروابط الموجودة بين أسعار الفائدة، وبيئة الاقتصاد الكلي والقطاع الزراعي. بإستخدام البيانات السنوية من 1970 إلى 2011 ، تبحث هذه الدراسة بشكل تجريبي في تأثير السياسة النقدية على الناتج المحلي الإجمالي الزراعي في جنوب إفريقيا باستخدام نموذج تصحيح الخطأ المتجه. توصلت الدراسة إلى أن الصدمات التضخمية ومعدل سوق المال لهما تأثير سلبي على أداء الناتج المحلي الإجمالي الزراعي بينما يساعد مؤشر التصنيع وسوق الأوراق المالية على تحسين الناتج المحلي الزراعي. حيث كان الهدف الأساسي للدراسة هو إختبار الروابط بين السياسة النقدية وأسعار الأسهم و الاقتصاد الكلي والقطاع الزراعي. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن معدل التضخم وأسعار الصرف ومعدل الفائدة لها التأثير الأكبر على القطاع

الزراعي وبالتالي تحديد الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الزراعي, وأن السياسة النقدية التوسعية مواتية لإنتاجية القطاع الزراعي. وأن السياسة النقدية الانكماشية لها تأثير معاكس على الرغم من أنها تقلل المعروض النقدي وتقلل معدل التضخم. وتوضيح العلاقة بين أسعار الفائدة والقطاع الزراعي حيث تؤدي الفوائد المنخفضة إلى تهدئة شروط الاقتراض وهو ما يعد حافزًا للمزارعين لتأمين القروض و زيادة إنتاجيتهم.

- **دراسة (Ajudua, et al,2015):** إستهدفت الدراسة مراجعة السياسة النقدية وأداء القطاع الزراعي النيجيري, ركزت الدراسة على تأثير متغيرات السياسة النقدية على القطاع الزراعي في نيجيريا من 1986 إلى 2013. بإستخدام طريقة المربعات الصغري، وهي معادلة انحدار متعددة للتحقق من العلاقة الاقتصادية بين مخرجات قطاع الزراعة والناتج المحلي الإجمالي للزراعة كمتغير تابع، وتم إستخدام متغيرات مستقلة وهي عرض النقود, وسعرالفائدة, ومعدل السياسة النقدية, ومعدل التضخم. تم استخدام اختبار جذر الوحدة للتحقق من ثبات المتغيرات واختبار جوهانسن للتكامل المشترك لتأسيس علاقة توازن طويلة المدى بين المتغيرات التابعة والمتغيرات التوضيحية. وكشفت الدراسة عن وجود علاقة بين السياسة النقدية و أداء القطاع الزراعي في نيجيريا مع زيادة مخصصات الميزانية للقطاع الزراعي، والاستخدام الفعال لهذه الأموال المخصصة، وإدارة فعالة وحكيمة للسياسات النقدية ذات الفائدة التيسيرية المنخفضة. تشجيع الاستثمار في القطاع المقدم كتوصيات لتحسين القطاع الزراعي.

- **دراسة (Zulfiqar, et al, 2018):** إستهدفت الدراسة تقييم أثر السياسة النقدية على النمو الزراعي و أسعار الغذاء في دولتى الهند و باكستان, للفترة (1995- 2016), ركزت الدراسة على تحليل تأثير سياسة الاقتصاد الكلي (السياسة النقدية) على التوظيف، وتضخم الغذاء، والنمو الزراعي من خلال تحليل مدى فعالية السياسة النقدية في السيطرة على تضخم أسعار الغذاء ، و تأثير السياسة النقدية الانكماشية على العمالة والإنتاجية في القطاع الزراعي، ومدى انتقال السياسة النقدية إلى أسعار سوق المال و أسعار الفائدة. بإستخدام نموذج الانحدار الذاتي و البيانات الزراعية من 1995 و1996 إلى 2016 للهند وباكستان،على التوالي. وجدن أن السياسة النقدية المتشددة خفضت بشكل كبير تضخم الغذاء وحجم الإنتاج الزراعي مع زيادة معدل البطالة في الريف. وإرتفعت أسعار الفائدة قصيرة الأجل في الفترة محل الدراسة بسبب السياسات النقدية الانكماشية التي اتبعتها كلا البلدين. لذلك توصي الدراسة بإتباع سياسة نقدية شاملة تعمل بموجبها السياسة النقدية مع السياسة المالية لتحقيق إستقرار الأسعار وتحقيق معدلات توظيف مرتفعة.

- **دراسة (Mary, et al , 2019):** إستهدفت الدراسة آثار السياسة النقدية على الناتج الزراعي في إيسواتيني (دوله في أفريقيا الجنوبية), وكان الغرض من الدراسة هو التحقيق في آثار السياسة النقدية على الناتج المحلي الإجمالي للزراعة في إيسواتيني باستخدام البيانات السنوية للفترة من 1980 إلى 2016. باستخدام نموذج تصحيح الخطأ المتجه , ومن خلال المتغيرات (سعر الصرف – سعر الفائدة – معدل التضخم– عرض النقود بالمفهوم الواسع – الإئتمان الزراعي)، أشارت النتائج أنه على المدى الطويل، فإن جميع المتغيرات لها تأثير سلبي على الناتج المحلي الإجمالي للزراعة في إيسواتيني. وتوصي الدراسة بإعطاء الأولوية للبرامج التي تهدف إلى توفير ائتمان ميسور للمزارعين لحماية قطاع الزراعة من صدمات السياسة النقدية المعاكسة على المدى القصير إلى المتوسط ، وتحديداً أسعار الفائدة ، لضمان استمرار الإنتاج.

- **دراسة (Farhat, et al , 2019):** تهدف الدراسة إلى التركيز على تأثير معدل السياسة النقدية وتوزيع الائتمان الزراعي من خلال مصادر الائتمان الرسمية على الناتج المحلي الإجمالي للزراعة في باكستان. للفترة من 1993 إلى 2017, المتغيرات المستخدمة في الدراسة هي معدل السياسة النقدية ، والطلب على الائتمان الزراعي ، ودعم الأسمدة ، والعمالة المستخدمة في القطاع ، وتصدير المواد الغذائية. تم تطبيق اختبار ديكي فولر المجمع للتحقق من استقرار البيانات. تم استخدام طريقة المربعات الصغري لحساب النتائج. يُظهر تحليل الانحدار أن معدل السياسة النقدية، والصادرات الغذائية، والأراضي الزراعية، والعمالة في الزراعة ، لها علاقة إيجابية وذات أهمية لتنمية القطاع الزراعي، في حين أن الدعم على الأسمدة وتوزيع الائتمان الزراعي لهما تأثير إيجابي ولكن ذو أهمية أقل على إجمالي الناتج المحلي الزراعي.

- **دراسة (Salim & Ahmed , 2019) :** تهدف الدراسة إلى قياس أثر السياسة النقدية على الناتج المحلي الزراعي من خلال المؤشرات النقدية مثل سعر الصرف وسعر الفائدة وعرض النقود والتضخم للفترة (1990-2014) في العراق . حيث تم تقدير العلاقة من خلال نموذج تصحيح الخطأ بإستخدام الحزمة الإحصائية. كشفت علاقة التوازن طويلة المدى بين متغيرات النموذج ونتائج تقدير العلاقة على الأجل القصير أن الناتج المحلي الإجمالي الزراعي يتأثر بمتغيرات السياسة النقدية وقد وجد أن كلاً من التضخم وعرض النقود لهما تأثير إيجابي. بينما لم يثبت أهمية لكل من سعر الصرف وسعر الفائدة. بينما في الأجل الطويل، فإن المتغيرات الأكثر تأثيراً هي سعر الفائدة ومعدل التضخم بتأثير إيجابي. وخلص البحث إلى أن التضخم له تأثير إيجابي على الإنتاج الزراعي في الأجل القصير و الأجل الطويل. بالإضافة إلى تأثير زيادة المعروض النقدي من خلال توسيع الائتمان على الناتج المحلى الإجمالى الزراعي.

الفجوة البحثية

نجد أنه من خلال الدراسات السابقة تم التركيز على متغيرات السياسة النقدية والإئتمانية المختلفة (معدل الفائدة – المعروض النقدي – معدل التضخم – معدل أذون الخزانة – الصدمات التضخمية) و بيان تأثيرها على القطاع الزراعي بإستخدام مؤشر الناتج المحلي الإجمالي الزراعي. بإستخدام سياسات البنك المركزي دون الإشارة إلى سياسات المتغيرات الإقتصادية المعاصرة (صندوق النقد الدولي , منظمة التجارة العالمية). حيث كذلك كانت دراسات تأثير المتغيرات الإقتصادية الدولية علي السياسات النقدية محدودة للغاية. وما يميز البحث الحالي هو إستعراض لأثر وفعالية السياسات النقدية والإئتمانية على تعزيز تنمية القطاع الزراعي المصري في ظل سياسات منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي مع الأخذ في الإعتبار:

- سياسات المتغيرات الإقتصادية الدولية (منظمة التجارة العالمية – صندوق النقد الدولي) التى تؤثر على السياسات الإقتصادية المحلية.
- مدي إندماج الإقتصاد المصري مع المنظمات الدولية و تأثره بها.
- إستعراض السمات العامة للقطاع الزراعي المصر ي و أهم عقبات تنميته.
- إستعراض دور المنظمات الإقتصادية الدولية في السياسات الزراعية.
- إقتراح رؤية إقتصادية لتنمية القطاع الزراعي المصري من خلال تجارب الدول الناجحة و إستعراض لأهم المشروعات القومية في الفترة الأخيرة لتحقيق التنمية المطلوبة وفقا لخطة التنمية المستدامة 2030.

الإطار النظري للبحث

السمات العامة و تحديات قطاع الزراعة المصري:

دأبت مصر في طريقها للتغلب على الفقر و تحقيق الأمن الغذائي بالإعتماد على قطاع الزراعة المصري حيث يقوم هذا القطاع بتوفير الغذاء لأفراد المجتمع و كذلك توفير السلع التصديرية , حيث أنه خلال السنوات من عام 1970 إلى عام 2019 , نما الناتج المحلى الإجمالي للدولة بمعدل سنوي مركب7.60 % تقريبا , كما نما الناتج المحلى الإجمالى الزراعي بمعدل سنوي مركب 5.33 % تقريبا , و إن كان بمعدل أبطأ إلى حد ما (بيانات البنك الدولي). و يعتبر من المؤشرات الأكثر دلالة على المساهمة المحتملة لقطاع الزراعة المصري في الحد من الفقر هو مؤشر إنتاج الغذاء للفرد , حيث أتجه هذا المؤشر إلى الأعلى خلال السنوات 2001 حتى 2003 ثم تذبذب عند المستويات المنخفضة ليشهد أكبر قيمة له عام 2012 ليصل إلى 12.5 ألف دولار للفرد و من ثم أخذ حجم إنتاج

الغذاء للفرد في الإنخفاض مره أخرى ليستقر عند قيم منخفضة ليصل إلى 6.2 ألف دولار للفرد سنويا في عام 2015, لكنه إنخفض مره أخرى ليصل إلي 5.9 ألف دولار للفرد سنويا في عام 2020. و من ذلك حدث تقلب في حجم إنتاج الغذاء للفرد ,إن المؤشر يوضح ضرورة و أهمية القطاع الزراعي المصري في توفير الإنتاج الغذائي كما هو موضح بالشكل (1).

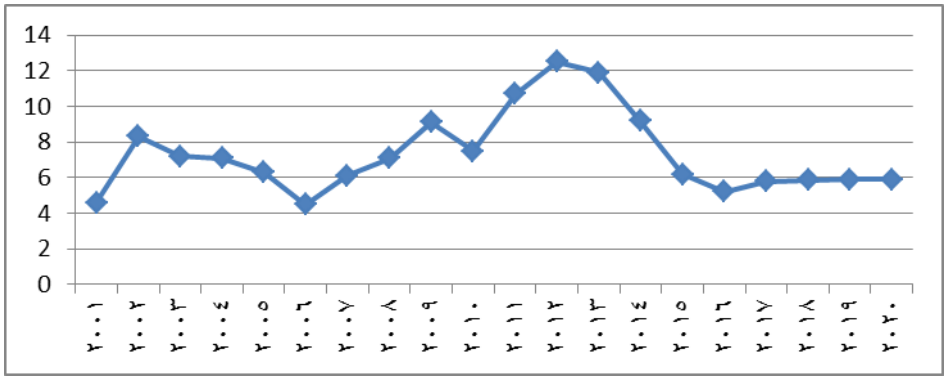

شكل (1) إنتاج الغذاء للفرد للفترة (2001-2020) بأسعار 2004إلي 2006 , القيمة بالألف دولار أمريكي

المصدر : http://www.fao.org/faostat/ar/#data/FS

وبتحليل مؤشرات أخري لأهمية القطاع الزراعي المصري قد نجد مؤشر نسبة الإعتماد على إستيراد الحبوب كمؤشر وعلامة إنذار للخطر الملموس الذي يهدد الإقتصاد المصري حيث أن نسبة الإعتماد على إستيراد الحبوب تصل إلى 45% , كما هو موضح بالشكل (2) نجد أن نسبة الإعتماد على إستيراد الحبوب وصلت إلى أدني نقطة لها في عام 2003 و كانت 27.8% و لكنها أخذت في الإرتفاع مره أخري لتصل إلى أقصي قيمة لها عام 2020 لتصل إلى 48.2%.

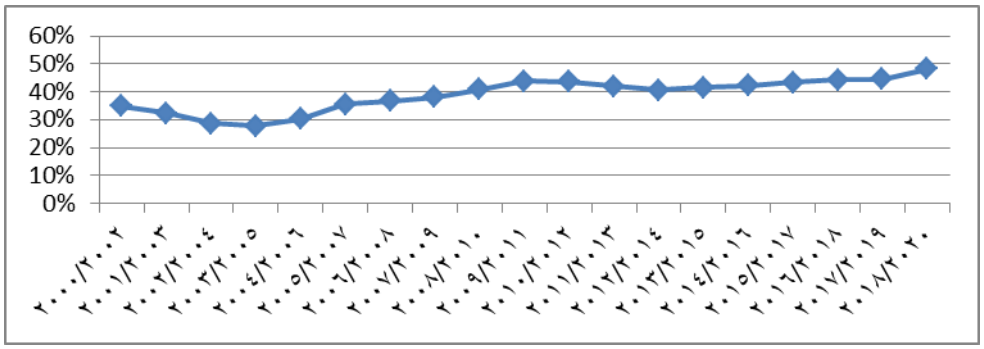

شكل (2) نسبة الإعتماد على إستيراد الحبوب (نسبة مئوية) متوسط 3 سنوات للفترة (2000-2020)

المصدر : http://www.fao.org/faostat/ar/#data/FS

وبتحليل مؤشر قيمة الواردات الغذائية إلى إجمالى الصادرات السلعية نجد أن المؤشر يأخذ بالأنخفاض ليصل إلي أدني نسبة له عام 2004 عند 23% - مع الأخذ في الإعتبار أن إنخفاض نسبة

الواردات الغذائية من الصادرات السلعية يعني إنخفاض إعتماد الأمن الغذائي القومي على الإستيراد - و يأخذ الوضع في التدهور و تزيد النسبة لتصل إلى أقصى نسبة لها 47% في عام 2020 , و يظل مستقرا عند هذه النسبة المرتفعة حيث أن الصادرات السلعية لا تقوم بالتغطية المناسبة لحجم الواردات الغذائية. كما هو موضح بالشكل (3).

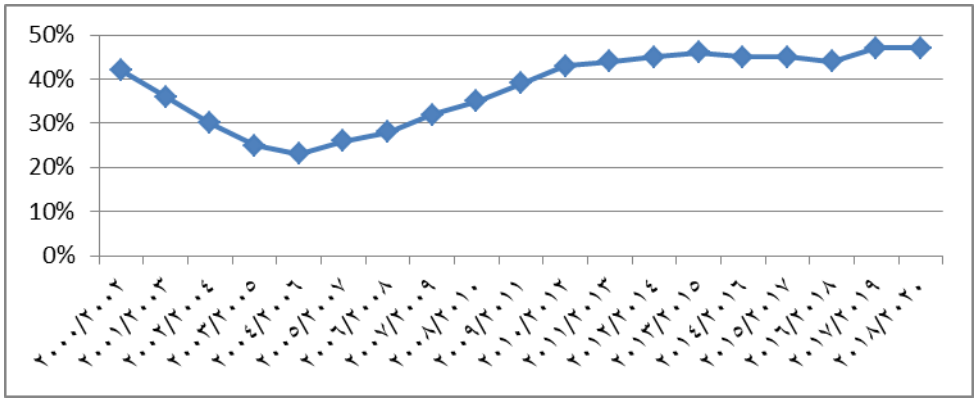

شكل (3) نسبة الواردات الغذائية من الصادرات السلعية للفترة (2000-2020)

المصدر : http://www.fao.org/faostat/ar/#data/FS

السمة الرئيسية لقطاع الزراعة المصري أنه مؤشر لوضع الأمن الغذائي المصري و حد الأمان للإكتفاء الذاتي. فمن خلال إستقراء بيانات معدلات الزيادة السكانية و المساحة المنزرعة في جمهورية مصر العربية يتبين حدوث زيادة كبيرة في عدد السكان , حيث إرتفع عدد السكان من 26 مليون نسمة عام 1960 ليصل إلى 100 مليون نسمة عام 2022, أي أن حدث زيادة و تضاعف بمقدار 285%. بينما بلغت المساحة المنزرعة عام 1960 فقط 5.90 مليون فدان لتبلغ تلك المساحة من أراضي قديمة و أراضي جديدة قابلة للإستغلال الزراعي إلى 9.60 مليون فدان, أى أن حدث زيادة تقدر بحوالي 63% فقط , بمقارنة نسبة الزيادة التى طرأت على معدل نمو السكان التي تضاعفت في تلك الفترة بنحو 4.5 أضعاف الزيادة التى طرأت على المساحة المنزرعة. مما يعكس الزيادة المتكاثرة في معدل النمو السكاني بمعدلات تفوق معدل الإنتاج الغذائي و يؤثر بالسلب على نسبة الإكتفاء الذاتي, وبالتالي الأمن الغذائي في جمهورية مصر العربية. و كذلك تناقص نصيب الفرد من الأراضي الصالحة للزراعة(عطا الله , أخرون , 2018 , ص2255).

مفهوم وأدوات السياسة النقدية والإئتمانية المحلية المستخدمة في تنمية القطاع الزراعي المصري:

أولا :مفهوم السياسة النقدية و الإئتمانية:

السياسة النقدية تمثل جزء من السياسة التمويلية (صقر,2004,ص ص 820:821) للدولة حيث تتضمن إجراءات تستهدف تشجيع نمو المدخرات من خلال الأصول المالية و تنمية أسواق النقود و أسواق رأس المال و تخصيص الإئتمان بين القطاعات الإقتصادية المختلفة. بمعني أخر ترتبط السياسة النقدية بسعر الفائدة و الإئتمان (Iordachioaia,2011,P5).

البنك المركزي المصري هو البنك المسئول عن الإشراف و التنظيم للنظام الإئتماني, و من أهم وظائفه (1) تصميم و تنفيذ السياسة النقدية و الإئتمانية. (2) إصدار العملة المحلية و إدارة الإحتياطي النقدي الأجنبي, (3) الإحتفاظ بودائع الحكومة المصرفية و الحسابات الحكومية. (4) توفير القروض للبنوك التجارية. (5) تنظيم المؤسسات المالية المحلية (صقر,2004,ص825). حيث السياسة النقدية تمثل سياسة البنك المركزي الذي يستهدف تحقيق الإستقرار النقدي و الإستقرار المالي, وتتمثل السياسة النقدية في الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي للتحكم في كمية النقود - سعر الفائدة - سعر الصرف, للحد من عدم الإستقرار نتيجة التقلبات في الأسواق الداخلية أو الخارجية (Jan,2015,P6). وتتمثل أدوات البنك المركزي في عمليات السوق المفتوحة وتحديد نسبة الإحتياطي القانوني وسعر إعادة الخصم والتأثير الأدبي على البنوك التجارية. يتم تصميم و تنفيذ السياسة النقدية والإئتمانية من خلال إستخدام أدوات السياسة النقدية والإئتمانية لتغيير كمية النقود وسعر الفائدة وسعر الصرف, لتحقيق الأهداف الإقتصادية الرئيسية (صقر,2004,ص824), منها السيطرة على التضخم وتشجيع الإستثمار وضبط حركة العمله الأجنبية. حيث يتم تحديد أسعار الفائدة الذي يتحكم في سعر إعادة الخصم الذي يؤثر بالضرورة على الكمية المعروضة من النقد المتداول. وتقوم السياسة النقدية والإئتمانية توفير السيولة للتنمية في قطاعات الدولة الإقتصادية ومنها قطاع الزراعة المصري عن طريق ضخ النقود في الإقتصاد سواء من خلال إجراء تخفيض سعر الفائدة– فإن القطاعات الإقتصادية سوف تحصل على قروض وبالتالى يزيد حجم الإنتاج , بسبب إنخفاض نفقات رأس المال (قروض بفائدة منخفضة) – أو من خلال القيام بعمليات السوق المفتوحة من شراء للسندات والأوراق المالية وبذلك يتم ضخ كمية أكبر من النقود في الإقتصاد القومي الذي يعمل على زيادة التوظيف والإنتاجية (هانز, فيلهلم , 2018,ص ص 104 :106). ولا نغفل إنعكاسة على

مستوي الأجور والأسعار, حيث يؤدى زيادة المعروض النقدي إلى حدوث تضخم في الأجور والأسعارعند مستوى معين من التشغيل, في حالة لم يتبع زيادة كمية النقود أى زيادة في الناتج.

السياسة الإئتمانية في قطاع الزراعة تعتبر من أهم أدوات السياسة الإقتصادية لتمويل التنمية في قطاع الزراعة المصري, في ظل سياسة التحرر الإقتصادي المعتمده على قوي العرض والطلب في السوق. فلا يستخدم التمويل الزراعي لدعم مستلزمات الإنتاج الزراعي فقط, ولكنه أصبح وسيلة لنقل وإستخدام التكنولوجيا المتطورة والحديثة المستخدمة في قطاع الزراعة, الأمر الذي يؤدى إلى زيادة الإنتاج الزراعي. ويعتبر البنك الزراعي المصري (بنك التنمية والإئتمان الزراعي سابقا) بنك متخصص لتمويل القطاع الزراعي المصري في جميع أنحاء الجمهورية لتحقيق الهدف الرئيسي وهو تنمية القطاع الزراعي المصري. بإستخدام أدوات السياسة النقدية و الإئتمانية وهي : (1) سعر الفائدة, (2) عرض النقود , (3) الأدوات النوعية(Ajudua,2015,PP 70:86).

ثانيا :دور السياسة النقدية و الإئتمانية:

تقوم النظرية النقدية بدراسة العلاقة بين النقود والأنشطة الاقتصادية. وتسعى إلى شرح كيفية تأثير التغييرات في المعروض النقدي على الأنشطة الاقتصادية. وأن توضيح كيفية تأثير الطلب على النقود وعرض النقود على كل من (الأسعار – أسعار الفائدة – الإنتاج – الدخل - العمالة) يعتبر أساس صياغة السياسة النقدية. كما توضح بصورة مبسطة نظرية كمية النقود لإيرفينج فيشر (جورج,1997, 414). وبالتالي فإن السياسة النقدية هي مقياس استقرار اقتصادي أكثر قابلية للتطبيق من السياسةالمالية. حيث وضح ميلتون فريدمان رائد المدرسة النقدية أن النقود هي أهم أداه تنظيمية في الإقتصاد مع الأخذ في الإعتبار أن التوسع المفرط في عرض النقود يعتبر تضخم (جورج, 1997, 721). لذلك فإن الحفاظ على إستقرار الأسعار هو الهدف الأساسي للسياسة النقدية. و الجدال السائد بأنه إذا زاد عرض النقود بشكل أسرع من معدل نمو الناتج القومي فإن التضخم حادث لا محالة. أما إذا زاد عرض النقود مع زيادة الناتج فلن يحدث التضخم.

وقد حدد البنك المركزي في فترة الإنفتاح الإقتصادي في مصر عام 1975, أسعار فائدة متمايزه لكل قطاع من قطاعات النشاط الاقتصادي, بغرض (1) تشجيع وتوجيه التمويل نحو القطاعات الإنتاجية. (2) الحد من النمو في الائتمان التجاري والاستهلاكي.(3) التدخل في تحديد أسعار الفائدة لوضع الحدود الدنيا والقصوى لأسعارالفائدة المدينة. (4) التمييز بين القروض بحسب آجالها بهدف حفز الجهاز المصرفي لتقديم التمويل للآجال الطويلة بغض النظر عن أن طبيعة البنوك التجارية تفرض عليها أن تكون مواردها قصيرة أو متوسطة الأجل (أبو العيون, 2003, 6-7). وقد تم إستثناء

الشركات العاملة في تجارة و تصدير القطن المصري. وكذلك الشركات العاملة في التصدير, للإستفادة من أسعار الفائدة المنخفضة. أما سعر الخصم فكان يحدده البنك المركزي المصري موسميا وفقا لمقتضيات تمويل القطاع المصرفي لمحصول القطن المصري, الذي كان يمثل في تلك الفترة قبل سياسات الإصلاح الإقتصادي عام 1991 المحصول الرئيسي للقطاع الزراعي، وأيضا المصدر الرئيسي للنقد الأجنبي للبلاد بإعتباره المحصول التصديري الأول. فيتم تخفيض سعرالخصم في مواسم جني وتسويق القطن. وجاءت سياسات الإصلاح الإقتصادي عام 1991م كمحاولة لعلاج تلك الإختلالات عن طريق تحرير أسعار الفائدة على الإيداع والإقراض, ربط سعر الخصم بأسعار الفائدة على أذون الخزانة العامة, تحرير أسعار الخدمات المصرفية.

من خلال السياسة النقدية والإئتمانية المتبعة في قطاع الزراعة المصري, تمثل نسبة الإقراض لتمويل قطاع الزراعة المصري في عام 1991م نسبه 8.77% من إجمالي الإقراض لجميع قطاعات النشاط الإقتصادي, الأمر الذي يشير إلى ضعف نسبة تمويل القطاع الزراعي المصري بالنسبة لباقي القطاعات الأخري. ومع تطبيق عملية التحرر الإقتصادي بإلغاء الدعم السعري على مستلزمات الإنتاج الزراعي, بدأ أيضا إلغاء الدعم على سعر الفائدة على القروض لقطاع الزراعة المصري التى كانت تقل عن أسعار الفائدة لباقي القطاعات الإقتصادية, الأمر الذي قد يبرر إنخفاض نسبة الإقراض لقطاع الزراعة المصري إلى إجمالى القروض إعتبارا من عام 1993 ليصبح 2.72% ويستمر بالتذبذب في حدود تلك النسبة إلى أن يصل إلى 1.07% عام 2020 (بدير,محمود,2007, 42) جدول (1) في ملاحق البحث.

ومع تحرر أسعار الصرف وأسعار الفائدة للإئتمان الزراعي والتأثير على معدل التضخم و التغيير الناجم في عرض النقود, قد يظهر أثر ذلك على ناتج قطاع الزراعة المصري. جدول (2) في ملاحق البحث.

من أدوات البنك المركزى للتأثير على المعروض النقدى هى سعر إعادة الخصم فنلاحظ أنه عام 2004 سعر إعادة الخصم 10% , بينما أخذ في التناقص ليصل إلى 8.5% عام 2011 الأمر الذي يوضح السياسة النقدية التوسعية للبنك المركزي المصري خلال تلك الفترة من 2004 إلى 2011, إلى أن بدأت سياسات البنك المركزي تنكمش خلال الفترة من 2012 حتى 2020 بتزايد سعر إعادة الخصم ليصل إلى 17.25% , الأمر الذي يوضح السياسة النقدية للبنك المركزي التى تعمل على تقليص السيولة النقدية لتخفيض المعروض النقدي للقضاء على التضخم الذي قد يكون نشأ عن ثورة يناير 2011 و كذلك إجراءات تعويم الجنية المصري في نوفمبر 2016, بينما نجد تذبذب

في أسعار الفائدة على الإقراض يتراوح من 11% إلى 13% خلال الفترة من 2004 حتى 2016 إلي أن يصل إلى 18% بعد قرار التعويم في بداية العام 2017. الأمر الذي يعنى التوسع في تمويل القطاعات الإقتصادية خلال الفترة من 2004 إلى 2016 , و الحد من التمويل خلال الفترة من 2017 حتى 2020.

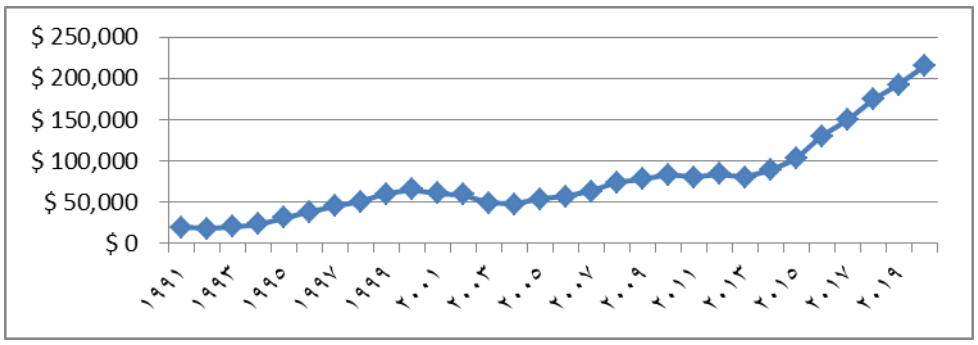

شكل (4) قيمة الإقراض الإجمالى لكافة الأنشطة الإقتصادية خلال الفترة (1991-2020)

المصدر : منظمة الأغذية العالمية FAOhttp://www.fao.org/faostat/ar/#data/IC

نلاحظ الإتجاه الصعودي للقيمة النقدية للإقراض لكافة الأنشطة الإقتصادية خلال الفترة من 1991 حتى 2020 , الأمر الذي يوضح السياسات النقدية التوسعية للبنك المركزى المصري, بينما نجد أن القيمة النقدية لإقراض قطاع الزراعة المصري تأخذ في التذبذب الإرتفاع و الإنخفاض خلال نفس الفترة من 1991 حتى 2020 , الأمر الذي قد يعكس عدم وضوح الرؤية بالنسبة للقطاع الزراعي المصري كما هو موضح بالشكل (5).

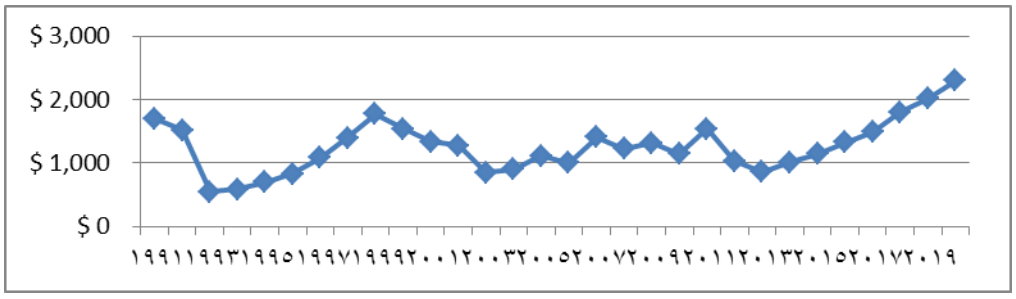

شكل (5) قيمة الإقراض لقطاع الزراعة المصري خلال الفترة (1991-2020)

المصدر : منظمة الأغذية العالمية FAOhttp://www.fao.org/faostat/ar/#data/IC

وبتحليل المعروض النقدي بالمفهوم الواسع الذي يمثل إجمالى السيولة المحلية, نجد أن معدل التغير في السيولة المحلية يتزايد بدرجة كبيرة ليصل إلى 32.18% عام 2016, قد يرجع الأمر إلى قرار تعويم الجنية المصري في نوفمبر 2016. كما هو موضح بالجدول (3) في ملاحق البحث.

وقد إعتمدت الدولة في تمويل القطاع الزراعي المصري على عده مصادر منها المصادر الرسمية كالمؤسسات المصرفية منها البنك الزراعي المصري– البنك الرئيسي للتنمية والإئتمان الزراعي سابقا أو بنك التسليف الزراعي المصري منذ بدء تكوينه عام 1930 – ومصادر غير مصرفية منها على سبيل المثال, التعاونيات الزراعية المصرية وصندوق التنمية المحلية والصندوق الإجتماعي. ومن خلال السياسة الإئتمانية للقطاع الزراعي المصري تم منح العديد من التسهيلات الإئتمانية للإنتاج النباتي حيث يتم تمويل الإنتاج النباتي قصير الأجل للمحاصيل الزراعية التى تحتاج زراعتها و حصادها أقل من 12 شهر, وتمويل متوسط الأجل للمحاصيل التى تحتاج زراعتها وحصادها أكثر من 12 شهر. بنسبة لا تتجاوز 70% من إجمالى تكاليف التشغيل الإستثمارية للمشروع. و قد بلغت قروض الإنتاج النباتي 5.136 مليار جنية, بينما قروض النشاط الزراعي 11.064 مليار جنية خلال عام 2020 وفقا لبيانات الإئتمان في البنك الزراعي المصري. و يتميز التمويل بسعر فائدة تنافسي يصل إلى 5 % للمحاصيل الزراعية(البنك الزراعي المصري). وذلك يتم وفقا لإجراءات مبسطة لتيسير عملية منح الإئتمان تتمثل في بطاقة الحيازة الزراعية وبطاقة الخدمات الزراعية و بيان المحاصيل الجاري زراعتها و بطاقة الرقم القومي للمزارع.

وبتحليل معدل التضخم من خلال الرقم القياسي للأسعار المستهلكين سنة الأساس 2009, خلال الفترة من 2009 حتى 2017 - حيث أصبح مؤشر أسعار المستهلكين هو المرجع الرئيسي للتضخم في معظم الدول (Al-Shawarby,2008,p31), لعدة أسباب منها: (1) يعتمد على نفقات الاستهلاك التي تمثل نسبة كبيرة من إجمالي النفقات النهائية، (2) يسهل فهمه من قبل الجمهور، (3) يتم نشره بإنتظام (شهريًا)، مما يسمح بمراقبة دقيقة للتضخم , نجد أن معدل التضخم يزيد بنسبة متزايدة كما يوضح الجدول (5) في ملاحق البحث.

ومع تزايد معدل التضخم خلال الفترة لابد من الأخذ في الإعتبار مقدار الزيادة في حجم الإقراض الموجة لقطاع الزراعة المصري, حيث أنه مقدار الزيادة في حجم الإقراض لا يتناسب مع الزيادة في معدل التضخم, بل أنه قد يصاحب الزيادة في معدل التضخم إنخفاض في حجم الإقراض لقطاع الزراعة المصري, كما هو موضح في الجدول (6) - في ملاحق البحث- عام 2010 مقدار الزيادة في معدل التضخم 2.4% يصاحبة إنحفاض في حجم الإقراض لقطاع الزراعة المصري بمقدار 13.42% , كذلك عامى 2012 و 2013 مقدار الزيادة في معدل التضخم 8.30% و 12% على التوالي يصاحبه إنخفاض في مقدار حجم الإقراض لقطاع الزراعة المصري بمقدار 33.14% و 16.26 % على التوالي.

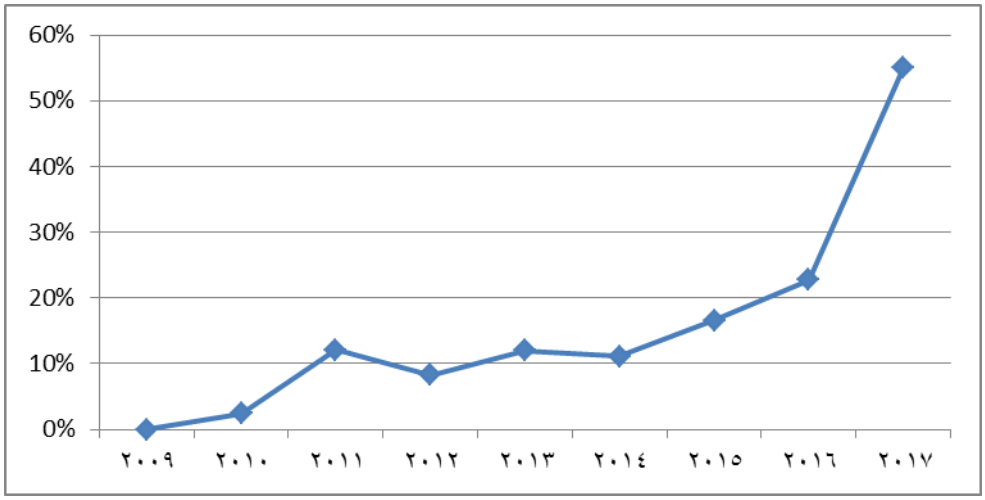

شكل (6) يوضح تزايد معدل التضخم خلال الفترة (2009-2017)

Source: Central Agency for Public Moblization and Statistics (CAPMAS)

يجب أن نأخذ في الإعتبار, أن إرتفاع أسعار الغذاء تمثل تحديا للسياسة النقدية , حيث أن عند إستخدام سياسة نقدية إنكماشية للحد من تضخم إرتفاع الأسعار, ستكون سياسة غير فعالة , حيث ستؤثر السياسة النقدية الإنكماشية على حجم الإنتاج الزراعي, و بالتالى ضعف نمو القطاع الزراعي.

أثر منظمة التجارة العالمية على تنمية القطاع الزراعي المصري

على الرغم من أن إتفاقية الجات 1947 كانت تغطي الزراعة دائمًا (ناصر, 2005 , 21)، فقد كان هناك عدة إختلافات مهمة عن منظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بالقواعد المطبقة على المنتجات الزراعية الأولية مقابل المنتجات الصناعية. حيث سمح إتفاق الجات عام 1947 للدول بإستخدام دعم الصادرات على المنتجات الزراعية الأولية بينما كان دعم الصادرات على المنتجات الصناعية محظورًا. وكان الشرط الوحيد هو عدم إستخدام دعم الصادرات الزراعية للحصول على أكثر من "حصة عادلة " من الصادرات العالمية من المنتج الزراعي. كما سمحت قواعد الجات للدول باللجوء إلى قيود الإستيراد (مثل حصص الإستيراد) في ظل ظروف معينة، وكان هذا الإستثناء مشروطًا بالحفاظ على حد أدنى من الواردات مقارنة بالإنتاج المحلي. ومع ذلك، تم تطبيق العديد من القيود غير الجمركية على الواردات دون أي قيود مقابلة فعالة على الإنتاج المحلي ودون الحفاظ على الحد الأدنى للواردات. وترتب على ذلك انتشار العوائق أمام التجارة الزراعية عن طريق حظر الإستيراد, وحصص تحدد الحد الأقصى لمستوى الواردات، ورسوم الإستيراد المتغيرة، وأسعار الإستيراد المنخفضة ، والتدابير غير الجمركية التي تطبقها المؤسسات التجارية الحكومية. ونجد أن المنتجات

الزراعية الرئيسية (مثل الحبوب واللحوم ومنتجات الألبان والسكر ومجموعة من الفواكه والخضروات) واجهت حواجز أمام التجارة على نطاق غير مألوف في قطاعات البضائع الأخرى.

لذلك نجد أن اتفاقية الزراعة تحدد عددًا من الإلتزامات منها الوصول إلى الأسواق، والدعم المحلي، ودعم الصادرات. وفترة تنفيذ الإلتزامات الخاصة بكل دولة هي فترة 6 سنوات التي تبدأ في عام 1995. ومع ذلك، تتمتع الدول النامية بالمرونة لتنفيذ تلك الالتزامات على مدى فترة تصل إلى 10 سنوات. نظرًا لأن مصر من الدول الموقعة على إتفاقية الزراعة، فإن إلتزامات الدولة في الوصول إلى الأسواق، والدعم المحلي، ودعم الصادرات، قد شكلت سياساتها فيما يتعلق بالتجارة الزراعية (Tellioglu and Konandreas,2017,P17). ومن ثم أثرت على خطة التنمية في مصر, كما يلي:

- الوصول إلى الأسواق .. يقصد به التعهد والإلتزام بتخفيض أو إلغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية التي تمنع وصول السلع الزراعية الأجنبية إلى أسواق الدولة الملتزمه. أو بمعني أخر إلزامية مبدأ حرية التجارة التي أقرته الإتفاقية جعل الدول النامية ملتزمه بفتح أسواقها دون حواجز لمنتجات ذات جودة مرتفعة مقارناً بإنتاجها المحلي (ناصر, 2005, 51). و يتم إعداد جدول زمني للوصول إلى الأسواق لكل دولة عضو في منظمة التجارة العالمية, مدرج به المعدلات المفروضة والجدول الزمني لتخفيضات الرسوم الجمركية. حيث ربطت معظم الدول النامية المعدلات الفعلية أعلى من المعدلات المفروضة. ربطت مصر أكثر من 99 في المائة من التعريفة الجمركية، وهي حصة أعلى بكثير من متوسط الدول النامية البالغ 73 في المائة. إعتبارًا من عام 2012 ، كانت معدلات التعريفة الجمركية على جميع السلع الزراعية مرتبطة بمستوى معين. يبلغ متوسط معدلات التعريفة الجمركية المربوطة للسلع الزراعية 98.3 في المائة ، في حين أن المتوسط البسيط للتعريفات المطبقة بالفعل على السلع الزراعية هو 60.5 في المائة. إذا تم ترجيح معدلات التعريفة المطبقة على السلع الزراعية الفردية بحصتها في إجمالي الواردات الزراعية ، فإن التعريفات (المتوسط المرجح للتجارة) المطبقة على الواردات الزراعية ستقف عند 12.5 في المائة فقط وهو أقل بكثير من المعدل المطبق من قبل بعض الدول النامية والمتقدمة الأخرى. نجد أن التعريفات المطبقة تسهل التجارة في المنتجات الأساسية في مصر فيما يتعلق بالأمن الغذائي. ويتأثر حجم الإيرادات الجمركية بشكل غير مباشر بالأسعار النسبية للسلع المستوردة إلى مصر.

- الدعم المحلي: يشكل تدخل الحكومة المصرية في القطاع الزراعي من خلال سياساتها الزراعية قرارات الإنتاج لمزارعيها، وتخصيص الأراضي والمياه الشحيحة، وإمكانات تصدير الأغذية الزراعية ، والطلب على الواردات. ويعتبر الدعم المحلي ثاني إلتزام من إلتزامات إتفاقية الزراعة , حيث تهدف إلى التقليل أو القضاء على تأثير سياسات دعم الزراعة المحلي.
- دعم الصادرات: لا تمنح جمهورية مصر العربية دعم الصادرات لأي من سلعها التصديرية (Tellioglu and Konandreas,2017,P30). حيث كانت هناك حصص تصدير على الصوف ، ونفايات الصوف ، ونفايات القطن ، والجلود المدبوغة ، ولكن تمت إزالتها في عام 1993. و تم إلغاء حظر التصدير الذي كان ساريًا في السابق على بعض المنتجات الزراعية. على سبيل المثال ، تم رفع الحظر المفروض على صادرات الجلود المدبوغة في عام 1994، والحظر المفروض على الجلود الخام في عام 1998. ومع ذلك، وفقًا للمادة 7 من قانونها 1975/118 يمكن حظر تصدير بعض السلع أو تقييدها بموجب قرارات وزارية, على سبيل المثال ، في عام 2008 حظرت الحكومة تصدير الأرز المصري بهدف زيادة إمدادات الأرز في السوق المحلية. وأزيل الحظر على تصدير الأرز في عام 2014.

إن الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية أصبح أمراً حتمياً للدول النامية, حيث أن الدول الأعضاء في المنظمة تتحكم في نحو 85% من حجم التجارة العالمية, مما يجعل الدول غير الأعضاء في عزله تجارية , بالإضافة إلى أن أغلبية الدول النامية لا تتمتع بالإكتفاء الذاتي و خاصة أن كثيراً منها يعتبر مستورداً صافياً للتكنولوجيا والغذاء والدواء ومصالحها مرتبطة بالدول المتقدمة. على سبيل المثال, تعتبر الحبوب أهم المواد الغذائية و تسيطر على إنتاجها وتجارتها الدولية البلدان الرأسمالية الصناعية و في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية التى تصدر ما يقدر بحوالي 50% من إجمالى صادرات الحبوب على مستوى العالم. الأمر الذي يجعل من مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية عدم إنخفاض أسعار الحبوب في السوق الدولية بشتى الطرق (ناصر, 2005 , 49). على الرغم من أن مفهوم التجارة الدولية العادلة يعنى التوازن بين الدول فيما تضعه من حواجز أمام السلع وخدمات الدول الأخرى وكذلك التوازن فيما تقدمه الدول لدعم وحماية قطاعاتها الإنتاجية المحلية بحيث تكون المحصلة النهائية سوقاً عالمية واحدة مشتركة بلا حدود بينها.

ويمكن إيجاز آثار منظمة التجارة العالمية في عده نقاط رئيسية: 1) زيادة حجم النصيب النسبي للدول النامية في التجارة الدولية بما تتضمنه من تجارة الحاصلات الزراعية. 2) تخفيض الحواجز الجمركية تدريجيا خاصة للتجارة في السلع الزراعية. 3) تحسين فرص وصول الدول النامية إلي

الأسواق العالمية. 4) إلتزام الدول المتقدمة بعدم زيادة مستوي الحماية الجمركية (عفان , 2009 , 119). إلا أن الدول النامية قد تواجه بعض الآثار التى تجعل الإستفادة من منظمة التجارة العالمية ضعيفاً منها: 1) ضعف حجم الأسواق في الدول النامية يجعلها عرضه لضعف الطاقة الإستيعابية للتدفقات المالية الواردة و التدفقات المالية الصادرة لرؤوس الأموال. 2) تخفيض الحواجز الجمركية يجعل المنتجات الزراعية المحلية عرضه للمنافسة غير المتوازنة مع السلع الأجنبية. 4) الضغط على الميزان التجارى للدول النامية نتيجة إرتفاع حجم الواردات.

مما سبق نجد أن ما يحدث على أرض الواقع يختلف تماما لما نصت عليه الإتفاقات والمعاهدات الدولية, بل الأكثر من ذلك هو المفاهيم التى يتم ترسيخها في مصر نحو القطاع الزراعي, وهي أنه من الممكن تأمين إحتياجتنا الغذائية بتصدير الأزهار والفاكهة وإستيراد القمح! على الرغم من أن الإقتصاد الكلاسيكي يشير إلى أن المرونة النسبية للفاكهة والخضروات - نظراً لإمكانات تخزينها المحدودة - أقل كثيراً من الحبوب, بالإضافة لكونها سلعاً أكثر رفاهية و سهلة الإستبدال بمزروعات عالية المرونة كالحبوب, إلا أن المؤسسات الدولية والوكالة الأمريكية للتنمية وهيئات المعونة والتنمية الأخرى العاملة في جمهورية مصر العربية تدفعنا نحو الإستمرار في إنتاج الأزهار والفاكهة للسوق العالمي ونستورد القمح والحبوب من الخارج, وقد أثبتت أزمة الغذاء الأخيرة 2008 عبثية هذه السياسة, إلا أن سياساتنا لم تتغير أو تتأثر. لذلك لابد من إعادة النظر في دعم الزراعة التصديرية والإنتاج للسوق العالمية , ونقوم بدعم الزراعة الفلاحية الموجهه للسوق المحلي (النور, 2019 , 157), أو إتباع سياسة متوزانه وفقا لنوعية المحاصيل.حيث نجد أن منظمة التجارة العالمية دفعت السياسة الإقتصادية المحلية للدولة للإنكماش نتيجة ضغط الحواجز الجمركية الأمر الذي أدي إلى إنخفاض الحصيلة الجمركية و بالتالي إنخفاض الإيرادات العامة للدولة , وتوجه الدولة لترشيد الإنفاق العام حتى لا يتفاقم عجز الموازنة العامة للدولة. وكذلك تحرير سعر الصرف أدي إلى إرتفاع معدل التضخم نتيجة ضعف حجم الناتج المحلي الإجمالي وزيادة الطلب داخيا و خارجيا نتيجة إنفتاح الأسواق و سهوله الوصول إلي الإسواق.

أثر صندوق النقد الدولى على تنمية القطاع الزراعي المصري

صندوق النقد الدولى يعتبر من أهم المؤسسات الدولية التي تسمح لها إقتصاديات الدول المختلفة بالتدخل في شئونها الإقتصادية, حيث يقدم صندوق النقد الدولي المشورات الإقتصادية لعلاج الأزمات الإقتصادية التي تمر بها الدول المختلفة, حيث يعمل على تعزيز الاستقرار المالي الدولي والتعاون النقدي, يسهل التجارة الدولية، يعزز العمالة والنمو الاقتصادي المستدام، يساعد على الحد

من الفقر العالمي, يحكم قواعد أسعار الصرف, موازين المدفوعات, مصادر تمويل العجز وكذلك السياسات التصحيحية التي يَفرضُ إتباعها.

أصبح تعامل المؤسسات المالية للرأسمالية العالمية مع الأطراف التابعة له دون وسيط من أى دولة رأسمالية محدده, حيث تمثل رأس المال المالي العالمي. وأصبحت هي التى تباشر عملية الربط بين المراكز الرأسمالية الغنية و الأطراف الفقيرة. بإستخدام أدوات أساسية تتمثل في السياسة النقدية التى تفرضها على الدول المدينة (منصور, 2008 , 325).

إن المؤسسات المالية للرأسمالية العالمية تنسق فيما بينها و ترتبط مع بعضها البعض بسياسات خاصة لمحاولة إعادة بناء الدولة لتضمن عمل إقتصاد السوق الحر, حيث تشكك المؤسسات المالية للرأسمالية العالمية في قدرة السوق على التنظيم الذاتي ولابد من تدخل الدولة لتنظيم عمل السوق الحر. حيث أن الوهم الليبرالي الكلاسيكي الذي تنطوي عليه السوق الحره ذاتية التنظيم (جراى, 2000, 27), كان هو الدافع خلف السياسات الإنكماشية من تخفيض الإنفاق , التخفيضات التى عمقت – زادت من آثار - الإنهيار الكبير 1930 , حيث أن فكره وجود نظام إقتصادي دولي قادر على أن يحقق لنفسه الإستقرار إنهارت على أعتاب النظم الديكاتاتوريه خلال الحرب العالمية الثانية. و يجب أن نلاحظ أن المؤسسات المالية للرأسمالية العالمية تهدف تدخل الدولة بما يتناسب مع مرحلة العولمة. حيث أنه وفقا لتقرير البنك الدولي عام 2002 بعنوان بناء المؤسسات من أجل الأسواق (تقرير البنك الدولي,2002, 25) , نتيجة فشل الأسواق وأن مؤسسات الدولة هي التي تضمن عمل السوق. و نأخذ في الإعتبار مفهوم المؤسسات وفقا للتقرير أن المؤسسات هي القواعد و آليات التنفيذ والمنظمات التي تدعم المعاملات في السوق. و يقوم ببناء المؤسسات كل من الحكومات الوطنية والأفراد ومنظمو المشروعات المحلية والشركات متعدده الجنسية والمنظمات متعدده . ولا يقصد التقرير المؤسسات الإقتصادية بل يقصد المؤسسات السياسية ومؤسسات الدولة التى تناسب اقتصاد السوق الحر(منصور, 2008 , 323).

ولدعم ذلك في عام 1974 أتبعت جمهورية مصر العربية تغييرات في السياسات الإقتصادية من خلال التوجه نحو سياسات اقتصاديات السوق أو ما يطلق عليه الإنفتاح الإقتصادي بهدف رئيس هو دعم الإستثمار لدفع عجلة الإنتاج, وكان من المفترض عند إتباع سياسة الإنفتاح الإقتصادي أن تتحقق أهداف السياسة الإقتصادية حيث تهدف إلى تطوير المجتمع وتحقيق الكفاءة الإنتاجية بحيث لا تتعارض مع عدالة التوزيع ولا تضعف القطاع العام ولا تنافي التخطيط القومي (النور , 2019 , 64).

روشته صندوق النقد الدولي المتضمنه المبادئ التالية : ليبرالية – تحريرية – إستقرار – خصخصة , تشكل برامج التكيف الهيكلي من خلال عده شروط منها : توازن ميزانية الدولة بإتباع التقشف المالي, خفض قيمة العملة الوطنية لتعزيز القدرة التنافسية في الأسواق العالمية, تحجيم الإئتمان الداخلي برفع معدل الفائدة, إلغاء القيود على الواردات السلعية, تعزيز تخصص الإقتصادات الوطنية بإنتاج السلع التصديرية, إلغاء القيود المفروضة على الإستثمارات الأجنبية, خصخصة المشاريع الحكومية وأملاك الدولة, تشريع لوائح قانونية تضمن حقوق المشاريع الخاصة (فولف , 2016, 47).

ومن خلال التحليل ظهر أن الكثير من النصائح السياسية التي يقدمها صندوق النقد الدولي للدول اليوم لا تزال نفس النصيحة التي قدمها لهم خلال التسعينيات, ومما سبق وبإعتراف صندوق النقد الدولي بنقص خبرته في الزراعة، من المنطقي أن يقترح التحليل أنه لا ينبغي لصندوق النقد الدولي إصدار أي سياسات غذائية أو زراعية, أو يجب على صندوق النقد الدولي تمرير جميع الشروط الزراعية بعد مراجعة كلا من البنك الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي. الأمر الذي يتوافق مع الهدف السابع عشر للتنمية المستدامة (تنشيط الشراكة العالمية بين الحكومات والمنظمات الدولية) . إذا كانت الظروف تقتضي أن ينخرط صندوق النقد الدولي في الأعمال التجارية الغذائية والزراعية (Daoud,2019,P5).

ولا ينبغي أن نهدر دور صندوق النقد الدولي في إدارة الأزمات التي يمر بها الإقتصاد العالمي, ومساندته للدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء. من تقديم إقتراحات لإصلاح القروض وجدولة الديون ومنح تسهيلات إئتمانية جديدة. حيث أزدادت مواطن الضعف لدى الحكومات و القطاعات غير المالية منذ الأزمة المالية العالمية عام 2018. من تزايد دين الشركات , تراجع الجدارة الإئتمانية للمقترضين (تقرير صندوق النقد الدولي,2019, 8). كذلك حدوث إضطرابات في أسواق السلع الأولية و سلاسل الإمداد بسبب تداعيات حرب روسيا أوكرانيا منتصف عام 2021, الذي أحدث إنتكاسة للإقتصاد العالمي, الذي ما زال يتعافى من تداعيات جائحة كوفيد 19. وقد عانى الإقتصاد العالمي من تضخم يواصل إرتفاعه في كثير من الدول نتيجة إختلالات العرض والطلب, وكذلك نتيجة الدعم المقدم السياسات أثناء فتره الجائحة. وأيضا نتيجة إرتفاع تكاليف الإقتراض وإزدياد مخاطر تدفقات رؤوس الأموال إلى الخارج. حيث قام صندوق النقد الدولي خلال السنة المالية 2022, بصرف لدولة أوكرانيا تمويل طارئ بقيمة 1.4 مليار دولار , وصرف 219 مليار في هيئة قروض إلى 92 دولة منذ بداية جائحة كوفيد 19 (تقرير صندوق النقد الدولي , 2022, 11).

ومما سبق نجد أن صندوق النقد الدولي قد ساهم بشكل غير مباشر في تفاقم تدهور الأوضاع الإقتصادية في جمهورية مصر العربية نتيجة القروض ذات التكلفة المرتفعة– رغم ضرورة الإستدانه في تلك الفترة لتجاوز الأزمات الدولية, مما دفع بالسياسة الإقتصادية المحلية للدولة للإنكماش نتيجة زيادة تكاليف خدمة الدين ومحاولة تقليص النفقات لسداد الديون المتراكمة التى تبلغ 142 مليار دولار, وذلك لضمان استدامة الدين العام مما سيؤدى إلى إنخفاض نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي (بيان صندوق النقد الدولي, 2022). كذلك إستخدام السياسات النقدية لتقوم بتثبيت توقعات التضخم عند المستهدف ليصل إلي 7% (البنك المركزي المصري, 2022, 1)، وتحسين كفاءة عمل السياسة النقدية بما في ذلك سوق الصرف الأجنبي ، مما يمكن جمهورية مصر العربية من إعادة بناء احتياطياتها الأجنبية على نحو تدريجي ومستدام التى بلغت تقريبا 35 مليار دولار في العام 2022.

الإطار التحليلي للبحث

أوجه التوافق بين السياسة النقدية والإئتمانية المحلية والمتغيرات الإقتصادية المعاصرة في القطاع الزراعي المصري:

تتوافق السياسة النقدية و الإئتمانية مع سياسات المتغيرات الإقتصادية المعاصرة في توافر جهاز مصرفي مرن قادر على مواكبة العولمة المالية. وإنتشار العديد من البنوك الأجنبية . وهذا يتوافق مع المنظمات الدولية في دعم القطاع المالي العالمي. حيث أسعار الصرف أكثر مرونة وإلغاء تقييد سعر الصرف , كما حدث في الدولة المصرية نهاية عام 2016 بتحرير جزئي لسعر الصرف, وتحرير كلي لسعر الصرف بنهاية عام 2022. الأمر الذي ينتج عنه تقييم حقيقي للقوة الشرائية للعملة المحلية و السلع المحلية. كما هو موضح من الشكل التالي رقم (7) تذبذب متوسط أسعار الصرف خلال الفترة من 2014 حتى 2023, و فقا لبيانات البنك المركزي المصري.

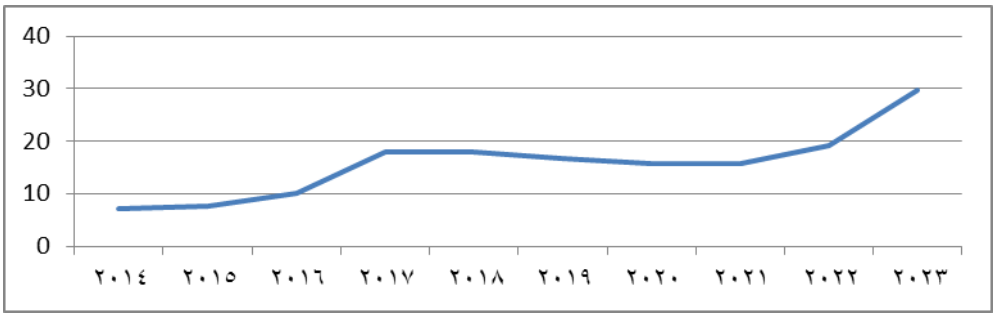

شكل (7) متوسط سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الجنية المصري للفترة (2014-2023)

المصدر : بيانات البنك المركزى المصري

تستهدف السياسة النقدية إستقرار الأسعار من خلال إستهداف التضخم. بخلق معدلات منخفضة من التضخم تعمل على تحفيز الإستثمار والنمو الإقتصادي. وهذا يتوافق مع سياسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بخفض معدلات التضخم. كما هو موضح بالشكل التالي رقم (8). نجد إرتفاع معدلات التضخم خلال الفترة 2016-2017 نتيجة تحرير أسعار الصرف , ثم يهبط تدريجيا و من ثم يرتفع في نهاية عام 2022 , نتيجة إنخفاض قيمة العملة المحلية.

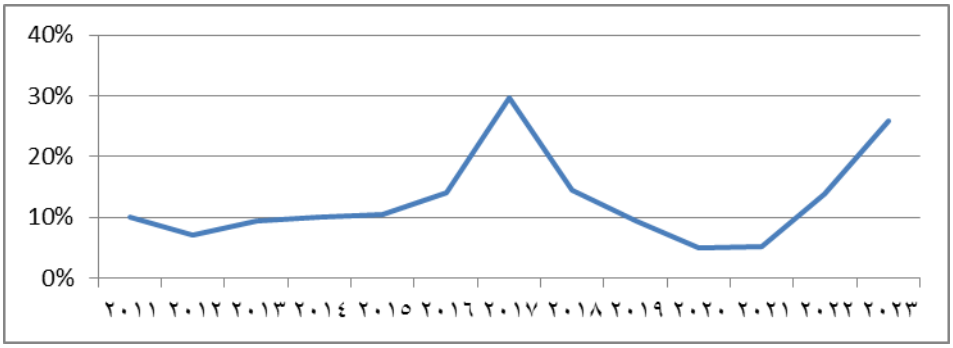

شكل (8) متوسط معدل التضخم العام في جمهورية مصر العربية للفترة (2011-2023)

المصدر : بيانات البنك المركزى المصري

يوضح الشكل رقم (9) , نجاح السياسة النقدية والإئتمانية وتوافقها مع سياسات المنظمات الدولية و الهدف المعلن الذي يتمثل في إستهداف التضخم من خلال الفروق الطفيفة بين معدل التضخم العام للأسعار و معدل التضخم الأساسي المعد من البنك المركزي المصري.

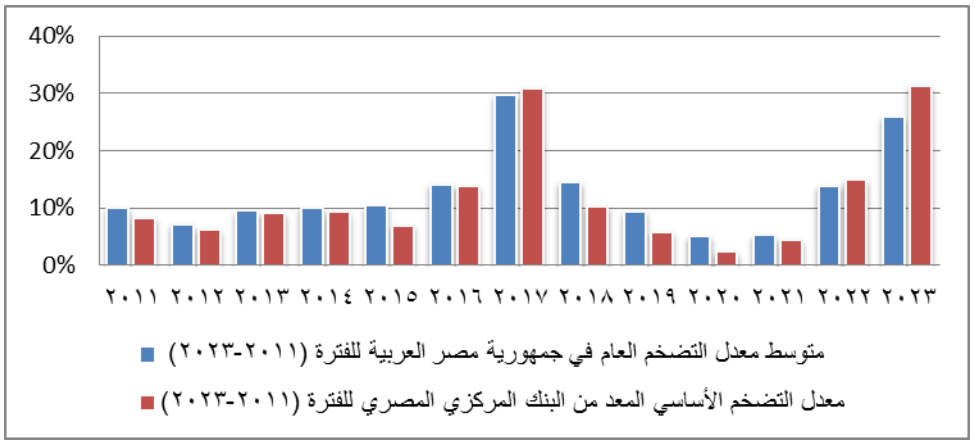

شكل (9) متوسط معدل التضخم العام و الأساسي في جمهورية مصر العربية للفترة (2011-2023)

تتوافق السياسة النقدية والإئتمانية من خلال إلغاء نوعية الإئتمان الممنوح للقطاع الزراعي المصري, وفقا لبنود منظمة التجارة العالمية حيث إلغاء دعم الصادرات ومنها إلغاء الدعم على أسعار الفائدة الممنوحة لتنمية القطاع الزراعي المصري. حيث تتوافق السياسة النقدية والإئتمانية في

الإلتزام بتقييد أسعار الفائدة مما يشجع الإستثمار ورفع معدل النمو الإقتصادي وإتباع سياسة نقدية إنكماشية, وفقا للمنظمات الإقتصادية الدولية. ويمكن الإستفادة من ذلك بجذب المشروعات الإستثمارية بأسعار فائدة منخفضة.

أوجه التعارض بين السياسة النقدية والإئتمانية والمتغيرات الإقتصادية المعاصرة في القطاع الزراعي المصري:

تتعارض السياسة النقدية والإئتمانية مع سياسات المتغيرات الإقتصادية المعاصرة في السماح للبنوك الأجنبية بمنح الإئتمان للقطاعات الإقتصادية المختلفة. مما يؤثر على خريطة المشروعات القومية, وكذلك منافسة البنوك المحلية في الإئتمان. مما يجعل قدرة النظام المصرفي في التحكم في المعروض النقدي غير فعال. حيث بعض البنوك التجارية تمثل فروع لبنوك أجنبية, مما يعني تحويل الأرباح للخارج (عفان, 2009 , 280). الأمر الذي يمكن التخلص منه عن طريق زيادة أسعار الفائدة على الودائع بالعملة الأجنبية تحفيز لإيداع الأرباح بالعملة الأجنبية , والإستفادة من توافر العملة الأجنبية داخل الدولة.

تتعارض السياسة النقدية والإئتمانية مع سياسات المتغيرات الإقتصادية العالمية في التأثير على تحفيز وتنمية القطاع الزراعي المصري, وفقا لشروط منظمة التجارة العالمية بإلغاء الدعم الموجه للإئتمان. الأمر الذي يجعل أداه الإئتمان غير فعالة. حيث لم تأخذ منظمة التجارة العالمية أنه في إطار التحرر المالي لابد من أن تتأثر أدوات السياسة النقدية و الإئتمانية, من خلال تواجد البنوك الأجنبية والشركات المالية , الأمر الذي يؤثر على السيولة المحلية, والتأثير على كمية الإئتمان الذي ينعكس على ضعف فعالية أداه الإئتمان كأحد أدوات السياسة النقدية و الإئتمانية. حيث أنه من المفترض أن تتحكم السياسة النقدية والإئتمانية المحلية في حجم الإئتمان و كمية الإئتمان و نوعية الإئتمان للقطاعات الإقتصادية المختلفة. الأمر الذي يمكن التخلص منه عن طريق المشاركة في المشروعات القومية الزراعية, كما يتم في مشروع شركة الريف المصري الجديد التى تم إنشاءها عام 2014 و هي شركة مساهمة مصرية بنسبة 100% , تهتم بإستصلاح و تنمية الأراضي الزراعية , الشركاء المساهمين مكونه من وزارة المالية و الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية ووزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي, هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة ووزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية (شركة الريف المصري الجديد).

تتعارض السياسة النقدية والإئتمانية في الإلتزام بإتباع سياسة نقدية إنكماشية, وفقا للمنظمات الإقتصادية الدولية, الأمر الذي ينعكس بالسلب على إجتذاب الشركات الأجنبية , حيث أن تخفيض

معدل التضخم من خلال السياسة النقدية الإنكماشية , يعمل على رفع أسعار الفائدة على الودائع , كما هو متبع في الفترة الأخيرة من عام 2022 , حيث يستهدف البنك المركزي تخفيض معدل التضخم , من خلال إصدار شهادات سنوية أو ثلاث سنوات بعائد يصل إلى 20% عام 2019 و أرتفع إلى 25% عام 2022(البنك الأهلي المصري). الأمر الذي يشكل خطرا على المشروعات الإستثمارية القائمة على القروض لتمويل الإستثمار في النشاط الإقتصادي ككل , وفي القطاع الزراعي المصري خاصا. حيث دورة الإنتاج والتشغيل للإستثمار في المشروع الزراعي تتسم بطول الفترة وتوقف العائد على جودة المحصول الزراعي الناتج من الدورة الزراعية. الأمر الذي يمكن التخلص منه عن طريق إصدار صكوك تنمية خاصة بالمشروعات القومية الزراعية العملاقة , كما حدث في المشروع القومي لإنشاء قناه السويس الجديدة في نهاية عام (هيئة قناة السويس)2014, وكانت القيمة الإجمالية للصكوك التى تم تمويل المشروع من خلالها 64مليار جنية مصري بقيمة تعادل 3.85 مليار دولار وقتئذا. مع الأخذ في الإعتبار عدم السماح بتمويل عجز الموزانة العامة للدولة عبر إصدار الصكوك, بل تساهم الصكوك فقط في خفض عجز الموازنة العامة للدولة عن طريق إنتقال العبء المالي لتمويل المشروعات الإستثمارية القومية للدولة.

رؤية مقترحة لتنمية القطاع الزراعي المصري

السياسات الإقتصادية الناجحة هي التي يمكن أن تنسج من الآليات و الأدوات و الموارد المتاحة ما يحقق الأهداف الإقتصادية (حنفي, 2010, 353). والإستقرار السياسي يؤدى إلى نجاح تلك السياسات الإقتصادية. و يتمتع النظام السياسي في جمهورية مصر العربية بالإستقرار سياسيا ويمكن أن يتم وصف هذا الإستقرار بالجدارة السياسية, ومفهوم الجدارة السياسية يعني وضع أشخاص مدربين على مستوي مرتفع من الكفاءة في المواقع القيادية (بيل , 2021 , 11). و لذلك يمكن تنمية القطاع الزراعي المصري من خلال هذا المفهوم في الآونه الأخيرة, حيث تقوم الدولة بدور فعال في تنمية القطاع الزراعي المصري,على سبيل المثال, مشروعات إستصلاح الأراضي من خلال مشروع شركة الريف المصري الجديد, عام 2014, وهي شركة تابعة للدولة برؤية جديدة و الهدف المبدئي هو إستصلاح مليون ونصف مليون فدان. بينما الهدف النهائي هو توزيع الأراضي المستصلحة على خريجي الجامعات– منظمة تعاونية زراعية– شركات مصرية – شركات الإستثمار الأجنبي بعقود إيجار طويلة الأجل مع منحها حوافز ضريبية لمده عشر سنوات. و بدأت الشركة تجني ثمار الإستصلاح الزراعي عام 2017 حيث تم طرح 500 ألف فدان (100 ألف في الفرافرة القديمة – 170 ألف في المغرة بالعلمين – 120 ألف فدان في غرب المنيا – 110 ألف فدان في

توشكى) وفقا لشروط صارمة لتلافي المشكلات التي تواجه المستثمرين والشباب. حيث تم تخصيص 75% من المساحة المستصلحة للمستثمرين (النور ,2019, 117).

وحيث أن تنمية القطاع الزراعي المصري, يمكن أن تقاس من خلال بعض المؤشرات الإقتصادية كالآتي : (1) زيادة حجم الصادرات وتدنية حجم الوارادت. (2) تحقيق الأمن الغذائي بزيادة الإنتاج المحلي. (3) التكامل بين القطاعات الإقتصادية. وحيث أن البحث يركز على تنمية القطاع الزراعي المصري على المستوي القومي ودور السياسات الإقتصادية على المستوي الكلي, فيجب الإهتمام بشكل خاص بدور الدولة. من خلال وضع إستراتيجية يمكن بها إصلاح القطاع الزراعي المصري في عده خطوات:

أولا : إدارة الأسعار:

- زيادة أسعار السلع الزراعية التى يحصل عليها المنتجون.
- إلتزام مراكز المشتريات الحكومية بشراء جميع الحبوب التى يبيعها المزارعون بالسعر الأعلي.
- ربط سعر الإنتاج بحجم الإنتاج بعلاقة طردية, بحيث يؤدي إرتفاع الأسعار – المستند إلى الخطة الإقتصادية – إلى زيادة حجم الإنتاج الزراعي.
- إدارة قوي السوق من العرض و الطلب من قبل الدولة.

ثانيا : قوانين الحيازه و الإستثمار:

- حقوق إستصلاح الأراضي مملوكة للدولة, و يسمح للأفراد و الشركات بالحصول على الأراضي المستصلحة جاهزة للزراعة, مع إتخاذ كافة الإجراءات لضمان زراعة الأراضي المستصلحة.
- تأمين حيازة الأراضي وفقا لقوانين تشجيع عملية الإستثمار الزراعي.

ثالثا : سياسة المدخلات التسويقية:

- الإلتزام بالسعر الدولي لأسعار الأسمدة و البذور و المدخلات الزراعية.

رابعا : سياسة تحرير سوق المخرجات المحلية:

- إنشاء مؤسسات للتبادل التجاري أكثر كفاءة.
- السماح بالتخصص و التجارة من خلال توفير المعلومات بإستخدام آليه تسعير ملاءمة.
- ضمان الوصول إلى الإئتمان و التمويل.
- زيادة حرية التصرف في إنتاج المحاصيل و تسويقها.

خامسا: تطوير البنية التحتية للتكنولوجيا والمياه:

– تفعيل البحث الزراعي وإتباع نظام تكنولوجي.

– تجهيز المصارف والترع للحفاظ على المياه, لجعل إستخدام المياه أكثر كفاءة.

سادسا: السياسة التجارية:

- الحفاظ على شروط التبادل التجاري وفقا لمنظمة التجارة العالمية.
- إتباع نظام سعر الصرف المرن.
- ضمان الوصول إلى الأسواق , وترشيد كل من الدعم المحلي وإعانات التصدير.
- إهمال التأثير السلبي للتبادل التجاري على المحاصيل غير التنافسية الرئيسية- (الحبوب) مثل القمح والذرة والأرز والفول وأيضا القطن- التى تضررت من تحرير التجارة, والإهتمام بزراعة تلك المحاصيل لتحقيق هدف الأمن الغذائي برغم عدم الجدوي إقتصاديا.

سابعا : الزراعة الديناميكية:

- تحويل قطاع الزراعة التقليدية إلى قطاع زراعة حديث و ديناميكي قائم على التقدم العلمي من خلال ثلاث سياسات: - توافر الإئتمان المالي - المدعوم بسعر فائدة منخفض- لتمويل شراء المدخلات الزراعية الحديثة المتطورة.- الإمتداد الريفي المتمثل في مشروعات الدولة للريف الجديد. - تقديم الدعم للبحوث الزراعية.

ثامنا : اقتناء الأراضي الزراعية في الخارج:

- إقتناء الأراضي في البلاد الأجنبية التى تتمتع بوفره في المياه والأراضي الشاسعة, بغرض إنتاج الغذاء بشكل مباشر للسوق المحلية. وقد جرت عدة محاولات بدأ من عام 2010 , منها على سبيل المثال ;تخصيص أراض زراعية لزراعة 2 مليون طن من القمح سنويا في السودان, زراعة مليون فدان في أوغندا محاصيل زيتية وقمح وذرة (هاريغان, 2018 , 170).

وقد إنتهجت الدولة المصرية عده خطوات في تنمية القطاع الزراعي من خلال إتباع منظومة الإصلاح الإقتصادي الجديدة في قطاع الزراعة المصري (خريطة مشروعات مصر):

- مشروع إستصلاح وزراعة 45 ألف فدان بأساليب الري الحديثة المتطورة ومشروع إستصلاح عشرة ألاف فدان بالفرافرة محافظة الوادي الجديد ومشروع إنتاج الأسمدة الزراعية بالجيزة يونيو 2015.
- مشروع المليون ونصف فدان ومشروع إنتاج الأسمدة الزراعية بالفيوم ديسمبر 2015.
- مشروع الصوب الزراعية في قاعدة محمد نجيب العسكرية يناير 2018.

- إنشاء شبكة صرف زراعي بالمراشدة الجديدة محافظة قنا أغسطس 2018.
- مشروع الصوب الزراعية بالعاشر من رمضان ومشروع إنشاء 100 ألف صوبه زراعية ديسمبر 2018.
- مشروع زراعة 1640 فدان شرق الإسماعلية مايو 2019.
- مشروع الدلتا الجديدة يناير 2021.
- مشروع واحة الحرير بالخارجة (الصوب الزراعية) أكتوبر 2021.
- مشروع قومي لإنتاج البذور والتقاوي يونيو 2022.

مع الأخذ في الإعتبار عند تطبيق هذه المشروعات لتنمية القطاع الزراعي, أن المحاصيل التى يتم زراعتها بشكل حصري للتصدير, أى المحاصيل التصديرية, للقضاء على عجز الميزان التجاري، قد تبدد الموارد المائية النادرة, حيث أن تصدير الزهور للخارج يعادل تصدير كميات المياه المستخدمه في إنتاجها وفقا لمفهوم (الماء الإفتراضي) للعالم الإنجليزي الجغرافي طوني ألين (عايب, البطراوي, 2013 , 156).

الإستراتيجية المقترحة لتنمية القطاع الزراعي المصري لابد أن تستهدف دفع القطاع الزراعي المصري للمشاركة في تحقيق الرفاهية الإقتصادية والإجتماعية في المجتمع . من خلال تعظيم حجم الناتج الزراعي القومي عن طريق الإستخدام الأمثل للموارد الزراعية المتاحة في الإقتصاد القومي(درويش , حنفي, 1996, 106). من خلال:

1- تحقيق أقصي معدل لنمو الناتج الزراعي القومي .. عن طريق الإستخدام الأمثل للموارد الزراعية المتاحة و توجيهها نحو أنواع الإستغلال التي تحقق لها أقصي ميزه نسبية. و ذلك من خلال مجموعة من السياسات التى تستهدف زيادة إنتاجية عناصر الإنتاج الأرضية والبشرية والمائية والرأسمالية والتنظيمية. وتتضح أهمية هذا الهدف على ضوء تذبذب الناتج الزراعي المصري وإتجاهه نحو التناقص خلال الألفينات, فقد إتجه معدل نمو الناتج الزراعي إلى التناقص حتى أصبح سالبا في عام 2001 ليصل إلي سالب 12.48% , ليصل إلي قيمة موجبة بحلول عام 2010 ليصل إلى 17.19 % , وما لبث أن أخذ في التناقص مره أخري خلال الفترة التالية ليصل إلى سالب 29.53% بحلول عام 2017, وقد حقق معدل نمو الناتج الزراعي زيادة خلال العام 2018 ليصل إلي 25.08% . كما هو موضح في الشكل التالي رقم (10):

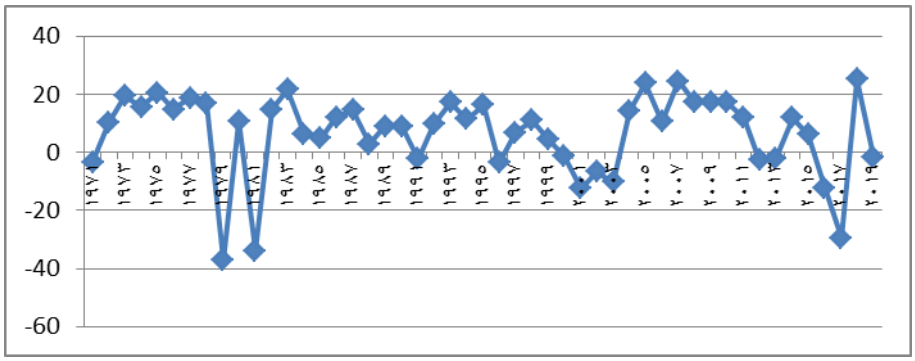

شكل (10) معدل نمو الناتج الزراعي للفترة (1971 – 2020)

*النسب محسوبة من قبل الباحث , المصدر:

https://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx?ReportId=96

2- تحقيق الأمن الغذائي. تستهدف سياسة التنمية الزراعية زيادة درجة الإعتماد على الإنتاج المحلى من السلع الغذائية الزراعية, و ذلك عن طريق زيادة الإنتاج المحلي من المحاصيل و المنتجات الزراعية الغذائية التى تشكل الواردات منها أهمية نسبية كبيرة في قائمة الواردات المصرية , والتى تقل درجة الإكتفاء الذاتي في إستهلاكها. حيث أن الفرق بين الإنتاج من المحاصيل (الحبوب) و الإستهلاك من المحاصيل (الحبوب) دائما سالب كما هو موضح بالجدول رقم (4)- في ملاحق البحث-.

3- الوفاء بإحتياجات الصناعات المحلية وتحقيق التكامل الزراعي الصناعي.. حيث تعتمد الصناعات الزراعية على إستخدام المواد الأولية الزراعية كمدخلات لها مثل صناعة الغزل والنسيج وصناعة المواد الغذائية. وتعتبر من الصناعات الرئيسية في مصر من حيث توليد الدخل وإمتصاص العمالة والإحلال محل الواردات. ولذلك فيجب أن تستهدف السياسة الزراعية الوفاء بإحتياجات هذه الصناعات.

4- زيادة الصادرات الزراعية.. يجب على السياسات الزراعية إستهداف زيادة الصادرات الزراعية التى تتمتع فيها الزراعة المصرية بميزة نسبية في إنتاجها بالنسبة للسوق العالمي مثل الخضر والفواكه والزهور والنباتات الطبية و العطرية. حيث أن الميزان الزراعي دائم العجز بداية من العام 1974 كما هو موضح بالجدول رقم (7) – في ملاحق البحث-.

النتائج

بدراسة السياسة النقدية والإئتمانية المستخدمة في القطاع الزراعي المصري, ومن خلال إستخدام المنهج التحليلي لبيانات القطاع الزراعي المصري, توصل البحث إلى النتائج الأتيه:

- معدل الفائدة المستخدم من السياسة النقدية لتحفيز تنمية القطاع الزراعي المصري غير مؤثر على جذب الإستثمار في القطاع الزراعي المصري.
- إلغاء الدعم على أسعار الفائدة وفقا لإتفاقات منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي , أدي إلى إرتفاع أسعار مدخلات الإنتاج الزراعي.
- حجم الإئتمان الموجة للقطاع الزراعي المصري لا يعكس الأهمية النسبية للقطاع الزراعي المصري.
- قطاع الزراعة المصري يتسم بعجز دائم في الميزان التجاري للمحاصيل الزراعية.
- إتباع سياسات منظمة التجارة العالمية يدفع بالقطاع الزراعي المصري إلى التوجه إلى البستنة وزراعة الخضروات دون تأمين الإحتياجات الغذائية.
- نصائح صندوق النقد الدولي بإتباع سياسات إنكماشية تقشفية أدي إلى تهميش القطاع الزراعي المصري.
- جمهورية مصر العربية تمثل أكبر مستهلك للغذاء على مستوي العالم بكثافة سكانية تتجاوز مائة مليون إنسان, ونسبة حجم ناتج زراعي من الناتج المحلي الإجمالي ضئيلة جدا, وعجز دائم في الميزان التجاري الزراعي, وعجز دائم بين حجم الإنتاج وحجم الإستهلاك من المحاصيل (الحبوب). الأمر الذي يدعو إلى إعادة النظر في السياسة النقدية والإئتمانية الموجهه لتنمية القطاع الزراعي المصري, حيث أنه من خلال البحث والدراسة والتحليل إتضح أن الإنخراط في العملية الجارية لتقسيم العمل الدولي الحالي في قطاع الزراعة المصري و إنتاج المحاصيل الزراعية دون خطة قومية وطنية مصرية مصيريه أدي إلى تهميش القطاع الزراعي المصري وإضعاف مكانته وإمكاناته و دوره في الحفاظ على الأمن الغذائي المصري.
- كافة السياسة النقدية والإئتمانية المستخدمة في تنمية القطاع الزراعي المصري المتأثرة بسياسات المتغيرات الإقتصادية المعاصرة, تأثرت بسياسات المتغيرات الإقتصادية الدولية من خلال فقد العديد من أدواتها فاعليتها, حيث إلغاء دعم أسعار الفائدة الموجهة لتنمية القطاع الزراعي وفقا لشروط المنظمات الإقتصادية الدولية.

التوصيات

لابد من التأكيد على أن النتائج التى تم التوصل إليها البحث, هي نتائج عن فترة زمنية محددة 1980-2020 , متأثره بسياسات إقتصادية إصلاحية بدأت عام 1952. مروراً بظروف إقتصادية طاحنة نتيجة حرب 1967 وحرب 1973 وعدم إستقرار سياسي إلا في الفترة محل الدراسة من عام 1981 إلي إندلاع ثوره يناير 2011, الأمر الذي يعني العديد من الأسباب التي قد تؤثر على سلامة السياسات الإقتصادية المتبعة. وإنصياع الحكومات المصرية للإنخراط في المنظومة الجديد لتقسيم العمل الدولي دون إتخاذ إجراءات وقائية.

على المستوى الإجرائي يجب زراعة المحاصيل الأساسية (الفول – القمح – الذرة – الأرز) دون الأخذ في الإعتبار الجدوي الإقتصادية لتلك الزراعة بل والسعي إلى تصديرها جنبا إلى جنب مع تحقيق هدف الأمن الغذائي. وعلى المستوى العلمي يجب تطوير مراكز البحوث الزراعية بما يتيح لها مواكبه التطور الكبير في الهندسة الوراثية للبذور الزراعية وعدم الإكتفاء بإستيراد البذور وزراعتها فقط. وعلى المستوى النظري لابد من إجراء الدراسات والأبحاث التحليلية لمتابعة فجوة الإنتاج و الإستهلاك ومدي تأثرها بالإجراءات التي سيتم تطبيقها. وبناء على ما توصل إلية البحث من نتائج , يمكن أن نصيغ بعض الحلول التالية:

- التوسع في زراعة المحاصيل الأساسية كالقمح والفول والذرة.
- إستخدام الأراضي القابلة للزراعة وغير المنزرعة.
- منح الإئتمان وفقا لإنتاجية الأرض الزراعية.
- منح الإئتمان بشروط مسيرة مع الرقابة الصارمة , ومتابعة خدمات الأرشاد الزراعي.
- تشجيع مؤسسات الإئتمان الخاصة غير المصرفية على توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي.
- منح الإئتمان المصرفي لتوفير الأسمدة والمدخلات الزراعية بأسعار مدعومة لتقليل تكلفة الإنتاج.
- زيادة حجم الإئتمان الموجه لإستصلاح وتجهيز الأراضي كبنية إساسية للزراعة.
- إتاحة سعر فائدة مميز للإستثمار في النشاط الزراعي والتصنيع الزراعي بإستخدام التكنولوجيا الزراعية الحديثة.
- السيطرة على أهم مرحلة من مراحل سلاسل القيمة العالمية الغذائية, التى تتمثل في المنتجات الزراعية الأولية.

- إتباع خطة قومية و طنية هدفها الأول تحقيق الأمن الغذائي من خلال تحقيق الإكتفاء الذاتي من المحاصيل الزراعية الأساسية.
- الإعتماد على القطاع الزراعي كقطاع إقتصادي رئيسي وليس كقطاع إقتصادي أولي.
- إنشاء في مراكز البحوث الزراعية قاعدة بيانات بالرسائل العلمية المعدة في الإقتصاد الزراعي و العمل على تطبيقها.
- إخضاع المساحات المنزرعة للمحاصيل الزراعية الغذائية إلى هيئة إقتصادية رقابية تابعة لوزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي, الهدف منها متابعة إنتاجية المحاصيل المتوقعة والمستهدفه والتخطيط المسبق للإنتاج الزراعي.
- الإعتماد على منظومة تسويق المحاصيل الزراعية وفقا لنظام المزاد, كوسيط بين المزارع و التجار المسوقين لتأمين دخل مستقر للمزارع يحول دون إمتناعة عن الزراعة في أوقات الأزمات. وكذلك في الحصول على القيمة العادلة للمحصول الزراعي.
- مساحة مصر الكلية الصالحة للإستصلاح الزراعي, تمثل حافز للإستفادة من الأراضي القابلة للإستصلاح الزراعي و جذب الإستثمارات الزراعية بها , من خلال منح حق الإنتفاع بالأراضي القابلة للإستصلاح الزراعي مقابل الشراكة في المشروع الزراعي, بما يحقق أهداف الدولة الإقتصادية من إستصلاح تلك الأراضي, وزيادة حجم الإنتاج الزراعي, دون اللجوء إلى الإقتراض من المؤسسات المالية الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي و البنك الدولي.
- تسهيل عملية إستخراج الشهادات اللازمة للمحاصيل الزراعية القابلة للتصدير من خلال جهة واحدة مختصة بالرقابة على جودة المحاصيل.
- يمكن صياغة بعض الحلول كخطة إستراتيجية قومية وتتمثل خطة العمل المقترحة في الأتي:

التوصية	السياسة	المستهدف	جهة التنفيذ	مؤشر الأداء
تعظيم دور البنك الزراعي المصري	سياسة نقدية توسعية	الإستصلاح الزراعي	وزارة الزراعة	مساحة الأرض المنزرعة
		البحوث و التطوير الزراعي	الهيئات و الجامعات المختصة	نسبة البحوث التطبيقية العملية إلى البحوث النظرية
		تسويق المحاصيل الزراعية	وزارة الزراعة وزارة التجارة و الصناعة	حجم التعاملات في التجارة الزراعية داخليا و خارجيا
		التعاونيات الزراعية	مؤسسات المجتمع المدني	نسبة مساهمه التعاونيات الزراعية في القطاع الزراعي
تخفيض سعر الفائدة	سياسة نقدية توسعية	لزراعة محاصيل رئيسية للإستثمار في التصنيع الزراعي إستهداف صادرات منتجات التصنيع الزراعي أكبر من	البنك المركزي المصري	نسبة الإقراض للزراعة إلى إجمالى الإقراض

		المنتجات الاوليه توريد مستلزمات الإنتاج الزراعية		

المراجع

- أرنست فولف , " صندوق النقد الدولي : قوة عظمى في الساحة العالمية " , سلسلة عالم المعرفة , المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الأدب- الكويت , عدد 435 , إبريل 2016.
- أسامة بدير , سامى محمود , " القطاع الزراعى وبرامج التحرر الإقتصادى " , مركز الأرض لحقوق الإنسان , سلسلة الأرض و الفلاح, العدد رقم (38) , مارس 2007.
- أشرف منصور, " الليبرالية الجديدة : جذورها الفكرية وأبعادها الإقتصادية ", القاهرة , الهيئة المصرية العامة للكتاب , 2008.
- البنك المركزي المصري , " بيان صحفي لجنة السياسة النقدية بتاريخ 23 يونيو 2022".
- بيانات البنك الدولي 2017.
- التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي , " أزمة فوق أزمة " , 2022.
- التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي , 2019.
- تقرير عن التنمية في العالم 2002 , " بناء المؤسسات من أجل الأسواق" , البنك الدولي للإنشاء والتعمير/ البنك الدولي, مؤسسة الأهرام , مركز الأهرام للترجمة و النشر , الطبعة العربية 2002.
- جورج نايهانز, " تاريخ النظرية الاقتصادية – الإسهامات الكلاسيكية 1720-1980" , ترجمة صقر أحمد صقر , المكتبة الأكاديمية , 1997.
- جون جراي, " الفجر الكاذب : أوهام الرأسمالية العالمية " , المجلس القومي للترجمة , مكتبة الشروق , الطبعة الأولي 2000.
- جين هاريغان , " الاقتصاد السياسي للسيادة الغذائية في الدول العربية " , سلسلة عالم المعرفة 465 , أكتوبر 2018 .
- حبيب عايب , منحة البطراوي , " أزمة المجتمع الريفي في مصر : نهاية الفلاح" المركز القومي للترجمة , الطبعة الأولي 2013 , العدد 2107.

- خريطة مشروعات مصر www.egy-map.com
- دانييل بيل , " نموذج الصين : الجدارة السياسية وحدود الديمقراطية", سلسلة عالم المعرفة 485, أغسطس 2021.
- روبين ميريديث , " الفيل والتنين : صعود الهند والصين ودلالة ذلك لنا جميعا ", المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب, سلسلة عالم المعرفة , 359 , يناير 2009.
- سمير محمود ناصر, "جماعات الضغط الاقتصادية الدولية وآثارها السلبية على التطور الاقتصادي", دار الفرقد , 2005 .
- صقر أحمد صقر, " التنمية الإقتصادية ", مؤسسة الكويت للتقدم العملي - إدارة الثقافة العملية , سلسلة الكتب المتخصصة , 2004.
- صقر عبد الصادق هلال النور, " الأرض و الفلاح و المستثمر: دراسة في المسألة الزراعية والفلاحية في مصر", دار المرايا للإنتاج الثقافي , الطبعة الثانية , القاهرة , 2019.
- صندوق النقد الدولي, بيان صحفي, " بيان من المتحدث بأسم صندوق النقد الدولي بشأن مصر ", 2022.
- طارق سامي حنا, " دور صندوق النقد الدولي في التأثير على القرارات السياسية و الإقتصادية للدولة 1989-2017 : دراسة حالة الأردن", رسالة ماجستير, جامعة الشرق الأوسط, الأردن , كلية الأداب و العلوم السياسية , 2018.
- العشري حسين درويش, محمد ناظم حنفي, " الموارد الإقتصادية والتطور الإقتصادي" , الكتاب الجامعي 1996.
- الكتاب الإحصائي السنوي, الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء , ديسمبر 2021.
- مارك بليث , "التقشف : تاريخ فكرة خطرة", عالم المعرفة – المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الأداب – الكويت , مارس 2016, العدد 434.
- محمد الشحات الزعبلاوي, نشوى محمد سمير شعيب," أثر الإنفاق الحكومي على النمو في القطاع الزراعي", المجلة المصرية للإقتصاد الزراعي , المجلد 31, العدد الأول , مارس 2021.

- محمد عبد القادر عطا الله, وآخرون,"دور السياسات الزراعية في الحد من التعديات على الأراضي الزراعية و أثرها على الأمن الغذائي المصري", المجلة المصرية للإقتصاد الزراعي , المجلد 28- العدد الرابع – ديسمبر (ب) 2018.
- محمد ناظم حنفي, " التنمية الإقتصادية بين النظرية والتطبيق" , كلية التجارة جامعة طنطا, 2010 , الكتاب الجامعي.
- محمود أبو العيون,"تطورات السياسة النقدية في جمهورية مصر العربية والتوجهات المستقبلية", البنك المركزي المصري , ورقة عمل رقم 78 , فبراير 2003.
- مراد زكي موسى , وآخرون , " دراسة إقتصادية قياسية لأهم العوامل المؤثرة في الضرائب الزراعية في مصر " , مجلة العلوم الزراعية المستدامة , م44 , ع1 , 2018.
- منال محمد الحسانين عفان, 2009, " تقييم استخدام أدوات السياسة الاقتصادية في تحقيق التوازن الاقتصادي– دراسة على الاقتصاد المصري مع إشارة لتجارب الدول حديثة التصنيع" رسالة دكتوراه , جامعة طنطا , كلية التجارة , قسم الاقتصاد و المالية العامة.
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة, " البرنامج الإستراتيجي للحد من الفقر في المناطق الريفية ", الفاو 2017.
- ميشيل تشوسودوفيسكي, " عولمة الفقر" , الهيئة المصرية العامة للكتاب, مكتبة الأسرة 2012.
- هانز بورجر, فيلهلم روتشيلد," كيف يحرك الاقتصاد العالم– دراسة اختبارية فاحصة للنماذج االاقتصادية الكبري", المركز القومي للترجمة, الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية, 2018.
- شركة تنمية الريف المصري الجديد https://www.elreefelmasry.com
- البنك الأهلي المصري https://www.nbe.com.eg/NBE
- هيئة قناة السويس

https://www.suezcanal.gov.eg/Arabic/About/SuezCanal/Pages/NewSuezCanal.aspx

المراجع الأجنبية:

- "SUDAN : Enhanced Heavily Indebted Poor Countries (HIPC) Initiative—Decision Point Document", IMF Country Report No. 21/144 , International Monetary Fund ,July 2021.
- Ajudua Emmanuel I., et al,"A Review of Monetary Policy and the Nigerian Agricultural Sector Performance", International Journal of Academic Research in Progressive Education and Development, July 2015, Vol. 4, No. 3, ISSN: 2226-6348.
- Ajudua Emmanuel I., et al,"A Review of Monetary Policy and the Nigerian Agricultural Sector Performance", International Journal of Academic Research in Progressive Education and Development, July 2015, Vol. 4, No. 3, ISSN: 2226-6348.
- Ashraf S.E. Saleh , Hanane F. Abouelkheir ,2013 , "Egypt and the EU: An Assessment of the Egyptian Euro-Mediterranean Partnership" , Topics in Middle Eastern and African Economies , Vol. 15, No. 1, May 2013.
- Brian Muroyiwa, et al, "Monetary Policy Actions and Agricultural Sector Outcomes: Empirical Evidence from South Africa", Mediterranean Journal of Social Sciences MCSER Publishing, Rome-Italy,E-ISSN 2039-2117,Vol 5 No 1 January 2014.
- Charles Data Alemi, et al ,"Pursuing WTO accession: Advantages and disadvantages for South Sudan", International Growth Centre, IGC, www.Theigc.org, July 2016.
- Daoud, A., Food Policy, https://doi.org/10.1016/j.foodpol.2019.01.005.
- Ehinome C. and Charles A. Chukwudi , " The Impact of Monetary Policy on Agricultural Development In Nigeria (1970-2010)" , IOSR Journal Of Humanities And Social Science (JHSS) , ISSN: 2279-0837, ISBN: 2279-0845. Volume 5, Issue 5 (Nov. - Dec. 2012).
- FAO, 2015, "AQUASTAT Country Profile – Brazil", Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO). Rome, Italy.
- Farhat K. Hashmi , et al , (2019), " Impact Of Monetary Policy Rate And Credit Disbursement On Agticulture Sector Growth Of Pakistan", Planning and Research Department , Zarai Taraqiati Bank Limited.
- https://abe.com.eg/agriculture_loans.html.

- https://www.fao.org/faostat/ar/#data/WCAD.
- https://www.imf.org/en/About/Factsheets/IMF-at-a-Glance.
- https://www.wto.org/english/res_e/publications_e/wtocan_e.pdf.
- Iordachioaia Adelina-Geanina , "Monetary Policy and Economic Policy" , Journal of Knowledge Management, Economics and Information Technology , ISSN 2069- 5934 , www.scientificpapers.org,2011.
- Isin Tellioglu and Panos Konandreas," Agricultural Policies, Trade and Sustainable Development in Egypt", International Centre for Trade and Sustainable Development (ICTSD), www.fao.org/neareast/en/, March 2017.
- Jan Gottschalk,"Introduction to Monetary Policy", Introductory Workshop to Financial Programming and Policies Yangon, Myanmar January 19–23, 2015,IMF-TAOLAM.
- Johnston, Bruce F. and Mellor, John W.,1961, "The Role of Agriculture in Economic Development", American Economic Review, Vol. 51, No.4, Sept. 1961.
- L.X. Zhang , "Agricultural And Rural Development In China", Center for Chinese Agricultural Policy , Chinese Academy of Sciences , http://pubs.iclarm.net/Pubs/china/pdf/china_agricultural.pdf.
- Mark Horton and Asmaa El-Ganainy , "What Is Fiscal Policy?" , Finance & Development June 2009 , IMF.
- Mary S. Mashinini, et al," The Effects of Monetary Policy on Agricultural Output in Eswatini", International Journal of Economics and Financial Research, ISSN(e): 2411-9407, Vol. 5, Issue. 5, 2019.
- Pedro A Arraes Pereira , et al ,2012, "The development of Brazilian agriculture: future technological challenges and opportunities", Agriculture & Food Security 2012, 1:4, https://agricultureandfoodsecurity.biomedcentral.com.
- Report OECD, 2002 , "China in the World Economy: The Domestic Policy Challenges Synthesis Report" , Organisation For Economic CO-Operation And Development , 2002 , pp 64 : 66.
- Rich Whitney , "US Provides Military Assistance to 73 Percent of World's Dictatorships" , September 23, 2017.
- Salim Y. A. , Ahmed A. F. , (2019), "Impact Of Monetary Policy On Agricultural Domestic Product In Iraq For The Period (1990- 2014)", Iraqi Journal of Agricultural Sciences –1029:50(2).

- Sherine Al-Shawarby," Measuring Inflation In Egypt: Assessment Of The CPI Accuracy", The Egyptian Center For Economic Studies, Working Paper No. 132,April 2008.
- Stormy A. Mildner and Julia Howald," Jumping the Fiscal Cliff: The Political Economy of Fiscal Policy-Making under President Obama", CESifo Forum 2/2013 (June).
- The WTO Agreements Series "Agriculture" ,Printed by the WTO Secretariat, III-2003-500, World Trade Organization, 2003.
- What are the main criticisms of the World Bank and IMF?,www.brettonwoodsproject.org, 2020.
- World Bank. 2017, "Agriculture Productivity Growth in Brazil" , September 24, 2017.
- Zulfiqar Ali WAGAN, et al, "Assessing the effect of monetary policy on agricultural growth and food prices", Agric. Econ. – Czech, 64, 2018.

قائمة الملاحق:

جدول (1)الإقراض لقطاع الزراعة المصري و نسبته إلى الإقراض الإجمالي (1991- 2020)

القيمة بالألف دولار

السنوات	الإقراض للزراعة	الإقراض الإجمالي	نسبة الإقراض للزراعة إلى الإقراض الإجمالى
1991	1699.81	19385.28	8.77
1992	1512.18	17535.90	8.62
1993	548.55	20162.27	2.72
1994	588.76	23583.94	2.50
1995	692.47	31428.87	2.20
1996	831.20	37984.96	2.19
1997	1077.11	44910.73	2.40
1998	1394.33	50879.28	2.74
1999	1771.32	60123.70	2.95
2000	1542.05	65315.67	2.36
2001	1334.76	60777.75	2.20
2002	1270.31	59137.28	2.15
2003	849.10	48662.94	1.74
2004	898.13	47803.33	1.88
2005	1114.59	53332.01	2.09
2006	999.62	56520.09	1.77
2007	1404.46	62772.10	2.24
2008	1218.67	73893.20	1.65
2009	1316.88	77545.18	1.70
2010	1140.13	82888.40	1.38
2011	1536.22	79918.25	1.92
2012	1027.08	83673.69	1.23
2013	860.08	80098.83	1.07
2014	1010.94	88903.16	1.14
2015	1137.00	102908.35	1.10
2016	1325.73	129694.88	1.02
2017	1491.49	149149.11	1.00

2018	1797.40	174504.46	1.03
2019	2015.53	191954.90	1.05
2020	2300.39	214989.49	1.07

المصدر : منظمة الأغذية العالمية FAOhttp://www.fao.org/faostat/ar/#data/IC

جدول (2) سعر إعادة الخصم و سعر الفائدة على القروض للفترة (2004-2020)

السنوات	سعر إعادة الخصم %	القروض لمدة أقل من أو تساوى سنة %
2004	10	13.27
2005	10	13.35
2006	9	12.5
2007	9	12.6
2008	9	12
2009	9	12.1
2010	8.5	11.1
2011	8.5	11
2012	9.5	11.9
2013	10.25	12.6
2014	8.75	11.3
2015	9.25	11.6
2016	12.25	13.4
2017	17.25	18
2018	17.25	18.2
2019	17.25	18.2
2020	17.25	18

المصدر : إحصاءات البنك المركزى المصري

جدول (3) حجم السيولة المحلية و معدل التغير في حجم السيولة المحلية (2004-2020)

بالمليون جنية مصري

السنوات	السيولة المحلية	معدل التغير في السيولة المحلية %
2004	457824	—
2005	498522	8.89
2006	563064	12.95
2007	657035	16.69
2008	766712	16.69
2009	830010	8.26
2010	919989	10.84
2011	1008349	9.60
2012	1097545	8.85
2013	1295052	18.00
2014	1508403	16.47
2015	1630855	8.12
2016	2155654	32.18
2017	2920952	35.50
2018	3452691	18.20
2019	3530357	2.25
2020	4407059	24.83

المصدر : البنك المركزي المصري

جدول (4) حجم الإنتاج و الإستهلاك من المحاصيل (الحبوب)

السنوات	الإنتاج من المحاصيل (الحبوب)	الإستهلاك من المحاصيل (الحبوب)	الفرق الكميات بالطن
1961	5009	6119	1111-
1962	6440	8124	1685-
1963	6442	8337	1894-
1964	6352	8126	1774-
1965	6138	8021	1883-
1966	6480	8545	2065-
1967	6739	9179	2440-
1968	7450	9297	1847-
1969	7136	7923	787-
1970	7478	8129	651-
1971	7540	9474	1933-
1972	7486	8803	1317-
1973	7671	9245	1574-
1974	7682	11423	3740-
1975	8130	12240	4110-
1976	8189	12325	4135-
1977	7455	12167	4712-
1978	8215	13923	5707-
1979	8063	13369	5306-
1980	8100	14029	5930-
1981	8239	15345	7106-
1982	8522	15299	6777-
1983	8700	16795	8095-
1984	8455	17001	8545-
1985	8561	17441	8880-
1986	8754	17121	8367-
1987	9445	18693	9248-
1988	9764	18254	8490-
1989	11130	19452	8321-
1990	13022	21288	8266-
1991	13864	21331	7467-
1992	14611	21536	6925-
1993	14962	22004	7042-
1994	15012	23963	8951-
1995	16097	23916	7818-
1996	16542	24850	8308-
1997	18071	27940	9868-
1998	17964	26136	8172-
1999	19401	28142	8742-
2000	20106	29365	9260-
2001	18561	27228	8667-
2002	20194	30040	9845-
2003	20682	28181	7499-
2004	20823	26796	5973-
2005	22423	32162	9739-
2006	22518	33391	10873-
2007	21599	33979	12379-
2008	23743	35777	12034-
2009	22757	36568	13811-
2010	19465	35651	16186-
2011	22014	38796	16782-
2012	23756	41330	17575-
2013	24123	39834	15710-
2014	23324	42548	19224-
2015	23142	41406	18265-
2016	23389	42766	19377-
2017	22923	41099	18176-
2018	17563	32884	15321-
2019	24126	42157	18031-
2020	25645	44037	18392-

المصدر: منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة http://www.fao.org/faostat/ar/#data/QC
http://www.fao.org/faostat/ar/#data/TP

****حجم الإستهلاك محسوب من قبل الباحث = حجم الإنتاج + حجم الواردات – حجم الصادرات**

جدول (5) معدل التضخم وفقا للرقم القياسي لأسعار المستهلكين للفترة (2009-2017)

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013
الرقم القياسي لأسعار المستهلكين	%100	%102.4	%114.5	%122.8	%134.8
السنوات	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	
الرقم القياسي لأسعار المستهلكين	%145.9	%162.5	%185.2	%240.3	

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة و الإحصاء

جدول (6) مقدار الزيادة في معدل التضخم و نسبة التغير في الإقراض للقطاع الزراعي المصري للفترة (2009-2017)

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
CPI Δ	%0	%2.40	%12.10	%8.30	%12.00	%11.10	%16.60	%22.70	%55.10
Loans Δ	%8.06	%13.42-	%34.74	%33.14-	%16.26-	%17.54	%12.47	%16.60	–

Source: Central Agency for Public Moblization and Statistics (CAPMAS)

جدول (7) الميزان التجارى الزراعى المصري خلال الفترة (1961 – 2020)

القيمة بالمليون دولار

السنوات	الصادرت الزراعية	الواردات الزراعية	الميزان الزراعى	نسبة التغطية %
1961	368.50	188.84	179.66	195.14
1962	273.84	242.20	31.64	113.06
1963	372.57	295.03	77.54	126.28
1964	388.23	310.93	77.30	124.86
1965	428.22	294.74	133.48	145.29
1966	425.62	324.35	101.28	131.23
1967	399.85	347.13	52.72	115.19
1968	434.99	251.91	183.08	172.68
1969	510.74	220.81	289.93	231.31
1970	512.49	214.03	298.46	239.45
1971	557.50	316.34	241.16	176.24
1972	511.66	289.70	221.96	176.62
1973	716.20	319.75	396.45	223.99
1974	982.38	1205.96	223.58-	81.46
1975	782.09	1417.37	635.29-	55.18
1976	733.61	1376.51	642.90-	53.29
1977	822.82	1547.43	724.60-	53.17

33.24	1333.37-	1997.14	663.78	1978
36.31	1062.56-	1668.36	605.80	1979
28.82	1672.99-	2350.30	677.31	1980
20.37	2895.01-	3635.54	740.53	1981
20.92	2543.79-	3216.71	672.92	1982
21.99	2577.30-	3303.66	726.36	1983
19.18	3185.44-	3941.54	756.10	1984
17.84	3046.58-	3708.15	661.57	1985
20.04	2670.48-	3339.86	669.38	1986
25.82	1932.19-	2604.74	672.55	1987
16.23	2652.30-	3166.06	513.76	1988
16.80	2636.10-	3168.58	532.48	1989
13.88	2648.54-	3075.56	427.03	1990
15.45	2139.50-	2530.47	390.98	1991
15.75	2146.19-	2547.41	401.22	1992
15.83	1915.95-	2276.31	360.36	1993
19.85	2226.65-	2778.15	551.51	1994
15.91	2833.48-	3369.60	536.12	1995
13.49	3342.09-	3863.19	521.09	1996
12.79	3016.35-	3458.60	442.25	1997
16.08	2985.16-	3556.94	571.78	1998
15.98	3079.22-	3664.97	585.76	1999
14.67	3014.18-	3532.32	518.14	2000
18.59	2717.05-	3337.54	620.49	2001
22.23	2699.99-	3471.77	771.78	2002
33.72	1843.40-	2781.14	937.75	2003
42.07	1809.42-	3123.72	1314.30	2004
29.12	2841.79-	4009.32	1167.54	2005
23.93	3453.23-	4539.60	1086.38	2006
24.85	4728.43-	6291.84	1563.41	2007
24.31	6775.89-	8952.73	2176.84	2008
50.35	4346.59-	8753.59	4407.00	2009
24.87	8815.30-	11733.31	2918.01	2010
34.60	9627.10-	14720.75	5093.66	2011
27.15	11111.79-	15252.57	4140.77	2012
35.25	8941.18-	13808.47	4867.29	2013
31.26	9760.60-	14198.79	4438.19	2014
33.55	8697.71-	13088.64	4390.93	2015
37.44	7364.75-	11771.54	4406.79	2016
37.81	8214.12-	13207.45	4993.33	2017
35.87	9071.60-	14145.28	5073.68	2018
37.26	9344.37-	14894.98	5550.61	2019
39.04	9734.09-	15967.42	6233.34	2020

المصدر : منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة

www.FAO.org/FAOSTAT
http://www.fao.org/faostat/ar/#data/TP